الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال

المنفستو

9 أكتــوبر 2017م

الفهرست

مقدمة:

الفصل الأول:

الجذور التاريخية لمشكلة السودان..... 1

الفصل الثاني:

حركات المقاومة بعد الإستقلال..... 10

الفصل الثالث:

إتفاقيات السلام السودانية، وسياسة نقض المواثيق والعهود 16

الفصل الرابع:

نشأة وتطوُّر الحركة الشعبية والجيش الشعبيلتحرير السودان (SPLM/A) 17

الفصل الخامس:

الرؤية، المهمة، المبادئ والأهداف..... 24

الفصل السادس:

إستراتيجية الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان شمال 33

الفصل السابع:

الأصدقاء والأعداء الحقيقيون والمُحتملون..... 35

الفصل الثامن:

إستشراف آفاق المستقبل..... 36

مقدمة

صدرت النُسخة الأولى من منفستوالحركة الشعبية لتحرير السودان في يوليو 1983م في أعقاب تأسيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) وذلك لقيادة الكِفاح الثوري المُسلَّح . وصدرت النسخة الثانية فى المؤتمر العام الثانيالذي أُقيم بمدينة جوبا فيمايو 2008م قبل ثلاثة أعوام من إنفصال جنوب السودان وفك الإرتباط التنظيمي بين شِقي لحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب وفي الشمال. وقد صدر هذا المنفستو عن المؤتمر العام الإستثنائيللحركة الشعبية لتحرير السودان شمال الذي أُقيم بـ(كاودا) فى 9 أكتوبر2017م ليواكب التطورات التنظيمية والسياسية التيحدثت إثر إندلاع الحرب الثانية فى 6 يونيو 2011م، والذي جاء لمُخاطبة القضايا الأساسية والمُتغيرات التيصاحبت هذه الفترة.

الفصل الأول

الجذور التاريخية لمشكلة السودان

1-1: التركيبة الإجتماعية التاريخية المُشوهة:

1-1-1: لقد كانت الشعوب التي سَكنت أرض السودان دائماً متنوعة ثقافياً. وقد ظلت كذلك حتى الآن، والتنوع القائم اليوم هو ما يُعرف في أدبيات الحركة بالتنوع المعاصر.

2-1-1: وقد مرَّت هذه الشعوب، وعبر التاريخ بمسارات تطور مختلفة، وشهدت قيام دُول وممالك مختلفة مثل الممالك القديمة قبل الميلاد في كَرمة وكوش بحقبتيها النبْتية والمَرَوية. ثم أعقبتها الممالك المسيحية: نوباتيا، المقرة، وعَلوة. ثم جاءت بعد ذلك السلطنات و الممالك الإسلامية: سلطنة الفور، السلطنة الزرقاء (مملكة الفونج)، مملكة تقلي، ومملكة المسبعات. وقد كانت هناك مجموعات عديدة تعيش في مرحلة ما قبل الدولة، و صاحب هذا التطور هجرات عديدة إلى أرض السودان. هذا التحول عبر التاريخ هو ما يُعرف بالتنوع التاريخي لشعوب السودان.

3-1-1: غير أن شعوب السودان هذه كانت وما تزال متفاوته تاريخياً - أي أنها لم تكن كلها تمر بنفس المرحلة من التطور الإقتصادي الإجتماعي في أي حقبة من حِقب التاريخ، ففي الوقت الذي وصل بعضها في تنظيمه الإقتصادي الإجتماعي إلى مرحلة الدولة، ظل البعض الآخر في مرحلة المشاعية القبلية. والتصنيف الوحيد الذي يجمعها كلها هو كونها مجموعات إجتماعية ماقبل رأسمالية.

4-1-1: قام الإستعمار الحديث، الذي بدأ بالحُكم التركي المصري في عام 1821م بتأسيس الدولة المركزية الحديثة. وجمع شعوب السودان المختلفة ثقافياً والمتفاوته تاريخياً في داخل هذا الشكل المركزي للدولة وبذلك عوَّق مسارات تطورها الطبيعية مما أدى إلى تكوين البِنية الإجتماعية التاريخية المشوهة للدولة السودانية الحديثة والتي ظلت قائمة منذ تأسيسها وحتى اليوم.

2-1: العبودية وتجارة الرقيق:

1-2-1: إن العبودية هي أعمق جذور المشكلة السودانية.

2-2-1: وظاهرة الرِق قديمة في السودان. ولكنها أخذت شكلها المُكتمل كمُمارسة وكتجارة في عهد الممالك الإسلامية، خاصة سلطنة الفور وسلطنة الفونج. وقد تطورت الظاهرة وبلغت ذروتها في عهد الإستعمار التركي المصري والمهَدية. غير أنها، وحتى بعد اضمحلالها وإلغائها بواسطة الإستعمار الإنجليزي المصري في أوائل القرن العشرين، ظلت آثارها العميقة باقية حتى اليوم.

1-2-3: وكان أعمق آثارها هو الإنقسام التاريخي الثنائي غير البسيط (Dichotomy) للشعوب السودانية، والذي نتج عنه أسطورة "السيد العربي المُسلم الحُر" (ولو كان فاحم السواد) في مقابل "الأسود غير العربي العبد" ولو كان مُسلماً ولم يقع أبداً في أسر الرِق. هذا الإنقسام العابر للمراحل التاريخية والقائم حتى الآن تتجلى آثاره في الآتي:

1-2-3-1: **الآثار الإقتصادية**: وتتجلى أكثر ما تتجلى في قوانين الملكية وتقسيم العمل. فالدولة تنحاز أو على الأقل لا تلتزم بالقوانين عندما يتعلق الأمر بمن تعتبره "السيد العربي المُسلم الحُر" أما عندما يتعلق الموضوع بمن تعتبره "الأسود غير العربي العبد" فهي تصادر حقه أو على الأقل تتحيز ضده وكأن هذا هو الوضع الطبيعي. أما في ما يتعلق بتقسيم العمل، فهذا الأمر واضح ويظهر جلياً في الآتي:
فقد كانت وما تزال الأعمال اليدوية والحِرفية (العمل الجسماني) تُمارس في الغالب الأعم بواسطة المُنتمين إلى المجموعات المُهمشة ممن تعتبرهم المجموعة المُسيطرة "عبيداً" بإعتباره عمل العبيد، وأنه عملهم "الطبيعي" بينما ظلت التجارة والإدارة والوظائف الكبيرة في القوات النظامية والخدمة المدنية تكاد تكون مُحتكرة لأعضاء المجموعة المُسيطرة، الذين يعتبرون أنفسهم "السادة"، وبإعتبار أن هذا هو عملهم "الطبيعي" أيضاً.

1-2-3-2: **الآثار الإجتماعية**: وتتجلى في ظاهرة الإستعلاء العِرقي المتفشية في السودان.

1-2-3-3: **الآثار النفسية الإجتماعية**: وتتجلى في العنصرية بكافة أشكالها.

1-2-3-3-1: **العنصرية الأصلية(المبنية على وهم التفوق العنصري)** : وهي عنصرية "السيد العربي المُسلم الحُر" ضد الكل.

1-2-3-3-2: **العنصرية المُستبطنة**: وهي العنصرية التي يستبطنها المُستلبين الذين يتماهون في مُضطهديهم ويمارسونها بشكل أكبر ضد أنفسهم وضد الآخرين في آن معاً.

1-2-3-3-3: **والعنصرية المضادة**: وهي كراهية ضحايا العنصرية للذين يضطهِدونهم.

1-2-3-4: **الآثار السياسية**: وتتجلى في: الإستبداد السياسي للإسلاموعروبيين الذين لا يقبلون بشراكة من يعتبرونهم عبيد في السُلطة والثروة والسيادة في الوطن. ولذلك فهم أمام خيارين: إما إقناعهم بقبول وضعيتهم كمواطنين من الدرجة الثانية، أو يتم تصنيفهم كأعداء وإبادتهم، وهذا ما يُفسر الكثير مما لا يجد له الناس تفسيراً في عملية الصراع والتطهير العرقي في السودان.

1-3: الإستعمار الإنجليزي المصري:

1-3-1: ترجع جذور مشكلة الإستعمار الإنجليزي المصري في السودان إلى توسع الإستعمار في أواخر القرن التاسع عشر عندما تم تقسيم قارة أفريقيا بين القوى الإستعمارية الأوروبية وتم إنتهاج سياسة فَرِق تَسُد وما صاحبها من مُمارسات أدَّت إلى توسيع الفجوات، وتعميق الفوارق بين مُكوِّنات المجتمع السوداني.

1-3-2: وعندما خرج الإستعمار الإنجليزي ترك خلفه إستقلالاً زائفاً مثلما حدث في شتى بقاع أفريقيا حيث تم إستبدال الإستعمار الخارجي بالإستعمار الداخلي وتم تغيير الإداريين المُستعمرين بإداريين محليين، من النخب الإنتهازية.

1-3-3: في بلدنا السودان، فإن النخبة الإنتهازية التي استولت على السُلطة بعد خروج الإستعمار، وأصبحت مشكلة السودان الرئيسية، ليست مجرد عصابة من الأفراد، مثلما هي في بلدان أفريقية أخرى، وإنما هي مجموعة إجتماعية تعرف في السودان باسم: "الجلابة" .
الجلابة هم مجموعة إجتماعية من (الآفروعرب) نشأت وتطورت منذ القرن الخامس عشر، وهم عناصر من التجار الأجانب والتجار المحليين بما في ذلك تُجار العبيد، والذين أسسوا أنفسهم في مراكز تجارية أصبحت لاحقاً مراكز وبلدات حضرية مُهمة مثل الدويم وأم درمان وسنار.. إلخ. والجلابة في حقيقتهم خليط من الجنسيات/القوميات الأفريقية المحلية، العرب المهاجرين، الأتراك، الأغاريق ... الخ، الذين تفاعلوا وتزاوجوا بشكل رئيسي في عملية تاريخية إمتدت منذ القرن الخامس عشر في شمال السودان. الجلابة، إذن، جزئياً أفارقة وسودانيون، ولكنهم إختاروا أن يعرّفوا أنفسهم كعرب، بالرغم من أن بعضهم فاحم السواد.

وبسبب قوة موقعهم الإقتصادي والإجتماعي (مقارنة بالجماعات الأخرى) كان الجلابة أكثر تأهيلاً لوراثة سُلطة الدولة عندما مُنح السودان إستقلاله في عام 1956م. هذا بالإضافة لحقيقة أن الجلابة قد تمت تنميتهم ومساعدتهم بواسطة النظام الإستعماري، وتم إعدادهم بطريقة مباشرة و غير مباشرة لحيازة السُلطة بلا منازع خلفاً للإستعمار المباشر. والجلابة بالتالي أقلية حاكمة صاحبة إمتيازات. وهذا يفسر لماذا يتبنون أيديولوجيا العروبة والإسلام السياسي ليتخندقوا ويحموا إمتيازاتهم الإقتصادية وموقعهم السياسي والإجتماعي في المجتمع السوداني لتتمحور مشكلة السودان، بعد ذلك، في هيمنة هذه الأقلية: الجلابة.

1-4: المركزية الإسلاموعروبية:

1-4-1: تأسست المركزية الإسلاموعروبية في السودان من خلال علاقة التعاون بين قاعدة المركز (الطرف الداخلي) والغُزاة (الطرف الأجنبي)، و تتكون قاعدة المركز من مجموعة الجلابة وزعماء الطوائف الدينية وزعماء القبائل والمجموعات التي تُشكِّل حقل الثقافة العربية الإسلامية في وسط وشمال السودان. وقد كان لمجموعة الجلابة دوراً رائداً في عملية تشكيل المركزية الإسلاموعروبية وإستمرارها. وكان لذلك أسباب إجتماعية وسياسية وإقتصادية هي:

1-4-2: **الأسباب الإجتماعية** : كانت وما تزال ظاهرة التزاوج بين الجلابة وزعماء القبائل وزعماء الطوائف الدينية وبناء القرابة كأهم آليات وراثة السُلطة والثروة في السودان. وقد كان كل زعيم قبيلة يستند على عشيرته التي تدعمه و في نفس الوقت تعتمد عليه في جلب المصالح المتمثلة في الريع والعطاء المباشر وغير المباشر الذي يجلبه هذا الزعيم. أيضاً نال أبناء العشائر المرتبطة بالزعامات القبلية والدينية بالإضافة لأبناء مجموعة الجلابة الأسبقية في التعليم الحديث والإبتعاث للدراسة في الخارج مما طبع نموذج "المثقفين" بالمعنى الحديث، بطابع هذه الفئات التي إنحدروا منها وبالتالي تواطؤهم مع مصالحها مما كان له الأثر الكبير في عملية الصِراع في السودان.

1-4-3: **الأسباب السياسية**: هي أسباب مرتبطة بقدر كبير بمفهوم السُلطة الإستبدادية في الثقافة العربية الإسلامية، ومن ثم الأيديولوجية الإسلاموعروبية. وقد صار مفهوم السُلطة الإستبدادية أساساً لمفهوم الدولة في السودان فيما بعد، حيث ظل مفهوم السُلطة في الوعي اليومي للناس مرتبطاً بمصدر (ميتافيزيقي/ماورائي) وكأنها ليست نابعة من تفويض الناس للحاكم ، من جانب، و من جانب آخر ظلت السُلطة مرتبطة ب سيطرة عشائر معينة على الحياة السياسية في السودان.

1-4-4: **الأسباب الإقتصادية:** بحكم إرتباط الجلابة وزعماء الطوائف و زعماء القبائل وعشائرهم بالسُلطة، فإنها كانت أكبر مصدر للريع، وذلك من خلال علاقتهم بجمع الضرائب والأتاوات (الخراج) من جهة، ومن ناحية أخرى يدخل موقعهم الإجتماعي والسياسي في ترجيح كفة عمليات الإقتصاد لمصلحتهم في أي عملية إقتصادية تقوم على المنافسة. وذلك لأن التدخل السافر للعامل السياسي والعامل الإجتماعي في المعاملات الإقتصادية هو عُرف بارز في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية.

1-4-5: ظلَّت مجموعات المركزية الإسلاموعروبية تعتبر نفسها المُمثِّل الرسمي للثقافة العربية في السودان وجعلت منها الثقافة الرسمية للدولة، وأصبحت تُمثل العُمق الإجتماعي والإقتصادي والسياسي لها.

1-4-6: بناءاً عليه، فقد قام الإسلاموعروبيون ب فرض الثقافة العربية الإسلامية كمُحدِّد أُحادى للهوية في السودان وإتباع سياسة إبادة ثقافات المجموعات السودانية الأخرى.

1-5: التَّهميش:

1-5-1: إن الوضعية الإجتماعية ا لتاريخية المُشوَّهة التي إنبنى عليها تركيب المجتمع السودانى والتي ركزت وما تزال تركز السُلطة والثروة في أيدي الجماعات التي تنتمي إلى المركزية الإسلاموعروبية عبر وراثة الإمتيازات التاريخية أدَّت إلى تهميش القوميات و المجموعات السودانية الأخرى التي عانت من الفوارق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وظلت مُهمشة إلى يومنا هذا.

1-5-2: إن التهميش هو عملية إستبعاد الأفراد والجماعات من حيازة السُلطة والثروة بخلق الموانع الهيكلية التي تُضيِّق عليهم الفُرص لحيازتها، الأمر الذي يجعل هذه الموانع نفسها مصدر إمتيازات ل لفئات الأخرى المُهيمنة. و هذه الموانع عديدة ومتنوعة فمنها ما هو إقتصادى، يختص بالملكية وتقسيم العمل وما إلى ذلك ، ومنها ما هو إثنى ثقافي ومنها ما هو ديني ومنها ما هو جهوي، ومنها ما هو نوع ي وهذا ما يجعل التهميش مركباً وليس بسيطاً أو من درجة واحدة.

1-5-3: **التهميش البسيط**: هو التَّهميش الإقتصادى، أو التَّهميش التنموي، وهو الذي ينقسم فيه الناس إلى من يملكون ومن لا يملكون، من يجدون سهولة ف يكسب العيش، ومن يجدون صعوبة في سُبل كسب العيش، ويشمل الفقراء عموماً بغض النظر عن إنتماءاتهم الإثنية/الثقافية، أو الدينية، أو الجهوية، أو النوعية.

1-5-4: أما **التهميش المُركَّب** : فهو الذي تتداخل فيه عدة عوامل وموانع هيكلية تحرم الأفراد والجماعات من الحقوق وفُرص الحصول على الإمتيازات الت يتحصل عليها الآخرون، وتشمل هذه العوامل بالإضافة إلى العامل الإقتصادي العوامل الإثنية/الثقافية، الدين، الجهة، والنوع (الجندر)، ويتفرَّع إلى عدة درجات وفقاً لهذه العوامل.

1-6: الهوية:

1-6-1: إن قضية الهوية لها أهمية خاصة في عملية الصراع في السودان. وذلك بسبب الإنقسام التاريخي الثنائي غير البسيط (Dichotomy) الذي أنتج أسطورة "السيد العربي الحُر" مقابل "الأسود غير العربي العبد" المذكور أعلاه.

1-6-2: تتخذ الهوية ثلاثة أشكال متداخلة، وهي الهوية الفردية، التي هي ليست محل الخلاف، والهوية الجمعية، سواء كانت لجماعة إثنية أو دينية أو قومية، وهذه أيضاً ليست محل النزاع، وإنما الخلاف حول هوية الدولة، التي تعتبر هوية متعالية تفترض في نفسها المُمثِل الشرعي للهويات الفردية والهويات الجمعية لمواطنيها. ومصدر المشروعية لهذه الهوية هو إعتراف المواطنين بها. وإذا لم يعترفوا بها فسينشأ، لا محالة، إشكال الهوية كما هو حاصل في السودان.

1-6-3: إن جوهر قضية الهوية في السودان هو دورها في تشكيل عدم المساواة الهيكلية بين مُكوِّنات المجتمع. أي أن الهوية التي تتبناها الدولة تخلق الإمتيازات في حيازة السُلطة والثروة والمنافع الإجتماعية الرمزية بالنسبة لبعض الجماعات وتعمل على الحفاظ عليها بينما تتحول هذه الإمتيازات نفسها إلى موانع هيكلية بالنسبة للآخرين في عملية حيازة السُلطة والثروة والمنافع الإجتماعية الرمزية.

1-6-4: بالتالى فإن إشكال الهوية في السودان يتلخص في أن مجموعة الجلابة التي تتبنى الأيديولوجيا الإسلاموعروبية وحُلفائها قد ألبسوا الدولة هويتهم الخاصة، الإسلاموعروبية، وظلوا يحاولون فرضها على بقية

الشعوب السودانية . أي أنهم قاموا با ختزال هوية الدولة في هوي تهم هم وفي نفس الوقت تعميم هوية هذه الجماعة على الدولة عبر جدلية الإختزال/التعميم.

1-6-5: إن جدلية الإختزال/التعميم هي في الواقع إختزال مصالح الشعب في مصالح وإمتيازات مجموعة الجلابة وحُلفائها وبالضرورة تعميم مصالحها وإمتيازاتها على أساس أنها مصالح وإمتيازات الشعب السوداني.

1-6-6: ولقد تم ويتم ذلك عبر عدة طرق من أهمها فرض اللغة العربية وفرض منظور الإسلام السياسي للدين والتاريخ، وعبر الترميزات وع بوتحويل عناصر الثقافة السائدة إلي مفردات أيديولوجية لتبرير الإمتيازات داخل الدولة، حيث أصبحت مجموعة الجلابة وحُلفائها يرِثون تلك الإمتيازات ويستخدمونها للوصول إلىالمزيد من السُلطة والثروة. وهذا يُفسِّر تمفّصل الطبقات الإجتماعية مع الإنتماء الديني والإثني الثقافي والجهوي في السودان.

1-7: قضايا الأرض:

1-7-1: إن قضية ملكية الأرض وإستخدام اتها في السودان واحدة من أهم القضايا الت يأدَّت إلى إندلاع الحروبات فيالسودان. بدأت المشكلة مُنذُ الإستعمار واستمرت بعد خروجه إلى يومنا هذا . وذلك أن سياسة إحتلال الأراضي ومُصادرتها لإقامة مشاريع الزراعة الآلية في بعض المناطق وخاصة مناطق الجماعات المُهمشة، هي سياسة إستراتيجية إتَّبعها المُستعمِر وسارت عليها من بعده أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان.

1-7-2: إرتبطت تلك السياسات بالقوانين الخاصة بمسألة ملكية وإستخدامات الأرض ، حيث نجد الإزدواجية في نظام ملكية الأرض وحيازتها، ففي مناطق المجموعات المُهمشة، نجد الملكية العُرفية التيتنظمها الأعراف والتقاليد، مقابل أراضيالشمال النيلى والوسط والتيتُنظمها قوانين الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تضفي عليها الشرعية والحماية. و على سبيل المثال: وزَّعت الحكومة أراضى مشروع الجزيرة للسكان المحليين، بينما حُرِم رصفاؤهم من السُكان الأصليين فيجبال النوبة والنيل الأزرق في مناطق الزراعة الآلية من أراضيهم، وتحوَّلوا من مُلاك إلى عُمال فيهذه الأراضي.

1-7-3: سنَّت الدولة قوانين تُكرس لحرمان الشعوب المُهمشة من الإنتفاع بأراضيها ومواردها، فصدر قانون الأراضيغير المسجلة لعام 1970م والذي دُمِجت نصوصهِ فيقانون المُعاملات المدنية لعام 1984م، والتي نصَّت على أن كل الأراض يغير المُسجَّلة، تُعتبر ملكاً للدولة، وهو الأمر الذي مهّد لنزع ومصادرة الأراض ي، في المناطق المُهمشة، من أصحابها الأصليين وتمليكها للتجار والنُخب البيروقراطية والنظامية والأجانب.

1-7-4: أصبحت سياسة الإحلال والإبدال للمجموعات السُكانية المُهمشة سياسة ممنهجة مثلما يحدث في دارفور. إذ تقوم الدولة بإزاحة بعض المجموعات السُكانية من مناطقه ا التاريخية بقوة السلاح وتوطين مجموعات بديلة في مكانها بما فيذلك مجموعات أجنبية ومن ثم محاولة إضفاء الشرعية على هذا الواقع

بإنشاء ولايات أو محليات جديدة وتغيير الأسماء التاريخية للمناطق والمعالم ومن ثم إعطاء المجموعات البديلة سُلطة الحكم فيها لفرض الأمر الواقع مما يُصعِب مُهمة مناقشة أ ي قضايا تتعلق بملكية الأرض والحقوق التاريخية لاحقاً.

1-8: التنمية غير المتوازنة:

1-8-1: بدأت التنمية غير المتوازنة في السودان مع نشوء الدولة الحديثة في العهد التركي المصري. وكان لتجارة الرقيق الدور الأعمق والممتد للتنمية غير المتوازنة بين المجموعات السودانية. حيث شاركت مجموعات الوسط النيلي الإستعمار في نهب الموارد المادية والموارد البشرية من مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق وأعالي النيل وبحر الغزال ودارفور بواسطة فئة الجلابة مما أدى إلى إفقار هذه المناطق وإفقار المجموعات التي تسكنها في مقابل إغناء الجلابة وأغناء مواطنهم بعمل العبيد ورؤس الأموال التي كونوها من خلال ممارسة النهب وتجارة الرقيق ليخلقوا تفوقهم ويطوروه ليتأهلوا للسيطرة على السُلطة في السودان لاحقاً.

1-8-2: بعد خروج الإنجليز من السودان عام **1956**م ورثت الحكومات المتعاقبة نمطاً مركزياً في التخطيط والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية والذي كان يتمركز في وسط السودان، حيث كان هذا النمط المركزي يُحقِق أهداف المستعمر المتمثلة في الإستغلال الأمثل لموارد السودان وبأقل تكلفة لصالح نهضته الصناعية في أور وبا خاصة مصانع "لانكشير" للغزل والنسيج البريطانية والتي إعتمدت بصورة أساسية في نهضتها على أقطان مشروع الجزيرة.

1-8-3: بالرغم من الظهور المُبكِر لبعض الأصوات التي نادت بمفهوم وشعارات التنمية الإقليمية المتوازنة ولامركزية الحُكم إلا أن الحُكام اعتبروا هذه الأصوات "تعمُداً" أصواتاً إقليمية الأفق ، وعنصرية التوجُه، ولا تتمتع بالبعد القومي، وبهذا الفهم تجاهلت قيادات السودان السياسية المتتالية حقيقة أن التنمية يجب أن تبدأ من الريف إلى المدينة؛ فبتركيز مشروعات التنمية جغرافياً بوسط السودان بدأت تتسع الفجوة بين الوسط والأطراف بصورة تدريجية.

1-8-4: أدَّت تلك السياسات، بالإضافة للفوارق الموروثة من التركيبة الإجتماعية التاريخية المشوهة، إلى إتساع الفجوة وتشكيل إختلالات هيكلية شملت مجالات التنمية الإقتصادية والزراعية والصناعية وتنمية البِنيات التحتية والخدمية، والتنمية البشرية، وفي المشاركة في قيادة العمل الإداري والسياسي.

1-8-5: لقد أنتج التباين في التنمية بين الوسط والأطراف آثاراً سلبية أهمها:

1-8-5-1: الهجرة المُنتقا همن أبناء الأطراف إلى الوسط وصيرورتهم جزءاً من آليات تحكم المركزية الإسلاموعروبية على المجموعات المُهمشة.

1-8-5-2: إستغلال موارد الأطراف الطبيعية بأقل تكلفة لصالح المركزية الإسلاموعروبية حيث يتم تصنيعها ورفع قيمتها وإعادتها بأسعار عالية كمستهلكات في الأطراف.

1-8-5-3: إستغلال الموارد البشرية غير المُدرَّبة من المجموعات المُهمشة بأجور زهيدة في أعمال هامشية وخدمية تعتمد على الجُهد البدني، وذلك لصالح رفاهية مجتمع وإقتصاد المركزية الإسلاموعروبية.

1-8-6: لقد أدَّت هذه الظواهر إلى إنهيار ركائز التنمية ليس في المناطق المُهمشة فحسب بل في التنمية القومية بأكملها بصورة تدريجية مما أدَّى إلى الإضطراب السياسي والأزمات الإقتصادية وإختلال البنية الإجتماعية في السودان.

1-9: الإستبداد السياسي المحمي بالسلاح:

1-9-1: ظل العُنف أو القوة هو مصدر مشروعية الدولة الحديثة في السودان منذ نشوئها في العهد التركي المصري. وظلَّت أنظمة الحُكم المتعاقبة في السودان تفرض الأوضاع السياسية المختلة وتحميها بقوة السلاح من خلال إستخدام أجهزة العُنف النظامية، وتسليح المواطنين، الأمر الذي أدَّى إلى نشوب الحروب الأهلية في معظم جهات السودان.

1-9-2: كما أن الإستبداد السياسي المحمي بالسلاح مرتبط جذرياً بالتصور العبودي لنظام المجتمع الذي تتبناه مجموعات المركزية الإسلاموعروبية المهيمنة التي تحاول حراسة إمتيازاتها الموروثة وإستمرار هيمنتها عبر هذا الإستبداد.

1-10: الوحدة القسرية:

1-10-1: لقد ورث السودانيون دولة وضع حدودها المُستعمِر . وظلَّت تَحكم هذه الدولة مجموعات إجتماعية تُصادر الحريات وتمارس التمييز على أُسس جهوية وإثنية/ثقافية ودينية. وقد حاولت هذه المجموعات، وما زالت تحاول ، فرض الوحدة القسرية ، التي صنعها المستعمر، على أساس الهوية الإسلاموعروبية الأحادية الإقصائية. وقد صاحب هذا الفرض ممارسة العنصرية والقهر العِرقي والثقافي والديني والجهوي والتهميش بكافة أشكاله مما قاد إلى الحروب الأهلية وأدى في النهاية، إلى إنفصال جنوب السودان.

1-10-2: ما زال النظام الحاكم يحاول فرض هذه الوحدة القسرية على ما تبقى من شعوب السودان مما ي هدد بالمزيد من الحروبات والمزيد من الإنقسامات في البلاد.

1-11: إشكال النوع الإجتماعي:

1-11-1: لقد عانت المرأة السودانية ، لعهود طويلة ، من القمع والتهميش والتمييز وعدم المساواة في توزيع الفُرص وغيرها من مظاهر التهميش الذي يرتكز على أساس النوع .

1-11-2: وبالرغم من أن التمييز النوعي يرجع للإعتقادات والمواقف التي تتشكَّل وتقوم على أساس نوع الفرد، وإن الإعتقادات والمواقف ذات الطبيعة الإجتماعية عادةً ليس لها تبعات قانونية، إلا إن التمييز القائم على أساس النوع والذي تمارسه الدولة، له تبِعات قانونية، وقد يتم هذا التمييز في الكثير من المجالات أهمها فرص التعليم، العمل، السفر، أو تقلُّد المناصب العامة، ... إلخ.

1-11-3: ومن ناحية إجتماعية، فقد ظل يتم إستخدام الفروقات بين الجنسين لتبرير الأدوار المختلفة للرجال والنساء، وفي بعض الأحوال تنشأ الإدِّعاءات حول الأدوار الأولية والأدوار الثانوية. هذا بالرغم من أن الدراسات أثبتت أن الفروقات النوعية هي في الواقع إختراعات إجتماعية تاريخية وليست طبيعية، كما يعتقد الكثير من الناس.

1-12: تسييس الدين:

1-12-1: من أكبر المشاكل التي واجهها وما يزال يواجهها السودانيون هي مشكلة تسييس الدين أو مشكلة "الإستغلال السياسي" للدين، خاصة إستغلال الإستعمار للمسيحية لأغراض إستعمارية وإستغلال مجموعة الجلابة الإسلاموعروبية للإسلام لحماية إمتيازاتها الموروثة وتوسيعها.

1-12-2: لقد ظلت المجموعات التي تدعي العروبة، وفي مقدمتها مجموعة الجلابة، تستخدم الدين الإسلامي سياسياً عبر الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية كحصان طرواده لتهريب أجندتها العِرقية والثقافية. وذلك لتبرير الفوارق بينها وبين المجموعات السودانية المُهمشة، ولتكريس إمتيازاتها وهيمنتها الثقافية وسيطرتها على السُلطة والثروة والمنافع الإجتماعية الرمزية، مثل السيادة والتفوق والوجاهة.

1-12-3: لقد ظل تسييس الدين، عموماً، يلعب دوراً سلبياً في السياسة في الدولة الحديثة. لأن مفهوم "الحاكمية" الذي ينشأ عنه نسبة حق التشريع إلى الإله، ومن ثم مصادرة حق الناس في وضع المناهج لحياتهم، وحق وضع القيم التي تقوم عليها هذه الحياة، يتعارض مع قواعد الدولة الحديثة، العلمانية بطبيعتها، والتي تفترض شرعية التعاقد الإجتماعي وسُلطة الشعب، وحقه في إبتداع الوسائل المناسبة لكيفية إدارة شئون ه وبالتالي إفتراض "الحاكمية" كأساس للحكم يستبعد فرصة بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على إستيعاب تناقضات المجتمع وإشكالاته العديدة.

1-12-4: يصبح من الطبيعي أن يضطهد الذين يدَّعون إمتلاك الحقيقة المُطلقة المخالفين لهم حتى لو كانوا من نفس الدين، إذا وصلوا إلى السُلطة السياسية.

1-12-5: إن الإسلام السياسي قد تسبب في ضعف المجتمع وعدم إستقراره لأنه عمِل على ما يُفرِّق بين الناس، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الصراعات التي لا يمكن حلها بالتوافق ومن ثم تفشِّي الحروب الأهلية وتكريس العنُف. ليس هذا فحسب، بل أن الجمع بين الدين والسياسة أضعف الدين نفسه وأفسد السياسة في نفس الوقت.

الفصل الثاني

حركات المُقاومة بعد الإستقلال

لقد نشأت حركات المقاومة في السودان بعد "الإستقلال" كحركات تحرر وطني في طور التكوين ولذلك حصرت نفسها في القضايا المطلبية. وقد كان ظهورها ضرورة تاريخية ناتجة عن الجذور التاريخية للمشكلة في السودان، وبالتحديد نتيجة لسياسات دولة الجلابة العنصرية وممارسة الإستعلاء، والإقصاء، والتهميش. وقد ساهمت هذه الحركات في تراكم الفعل النضالي وتراكم الوعي الثوري الذي أدى في النهاية إلى ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان كحركة تحرر وطني مكتملة التكوين.ومن أهم هذه الحركات:

2-1: الكُتلة السوداء:

تم تأسيس الكُتلة السوداء في عام 1948م، قبل الإستقلال، ولكنها واصلت نضالها بعده. وكان قد ترأسها عثمان متولي، وهو أصلاً من قبيلة الداجو بدارفور، و كان نائبه زين العابدين عبد التام، وهو ضابط متقاعد كان عضواً في جمعية اللواء الأبيض، وهو من الدينكا، بينما كان أمين المال هو الشخصية المشهورة دكتور محمد آدم أدهم، الذي كان طبيباً تخرج من مدرسة كتشنر الطبية وهو من الداجو في دارفور. ولقد عارض ت الكُتلة السوداء السياسة البريطانية في جنوب السودان وطالب ت برفع مستوي الجنوبيين، وقد أخذ ت الكُتلة ذلك الإسم لإظهار سواد السودانيين والأصل الأفريقي للأمة السودانية.

نتيجة الأرضية المشتركة في الدعوة لإستقلال السودان، وعدم القدرات المالية، بدأت المجموعة في التعاون مع حزب الأمة. وتسبب ذلك التعاون في إنشقاقها. إن قوة الكُتلة السوداء في العاصمة في تلك الفترة، يمكن قياسها بعدد الجماهير التي شاركت في جمعيتها العمومية في أم درمان، والتي بلغت أربعة آلاف عضو.

في بدايات الخمسينيات، قامت الكُتلة السوداء ومجموعات أخر ى بمحاولة تكوين تحالف عريض مع الجنوبيين، ولكن المحاولة فشلت لأن الجنوبيين إتهموها بالتحالف مع مصر، بالرغم من أن الكثير من القادة الجنوبيين حينها قد دخلوا الحزب الوطني الإتحادي، وفازوا بلسمه في الجنوب.

نتيجة لرد الفعل من المجتمع الشمالي، وعدم القدر هالمادية، وفقدان مهارات التنظيم، نزلت المنظمة للعمل السِري، وقام بعض أعضائها لاحقاً بتكوين المنظمات الإقليمية، مثل إتحاد عام جبال النوبة (الأب فيلب عباس غبوش)، ومؤتمر البجة، وجبهة نهضة دارفور.

2-2: أنيانيا (1) – (1955م- 1972م):

أنانيا (1) هي أُولى حركات المقاومة التي نشأت مع فجر الإستقلال لم قاومة المظالم و للنضال من أجل تحقيق المساواة والعدالة. ولقد اشتعلت ثورة الأنيانيا (1) عندما تمت سودنة وظائف الخدمة المدنية وحصل جنوب السودان على أقل من عشرة وظائف من حوالي الثمانمائة وظيفة التي كانت مطروحة للسودنة. تمرَّدت حامية

الجيش في توريت في أغسطس 1955م أي قبل أربعة أشهر من خروج المُستعمر الإنجليزي، بدأ التمرد بعصيان كتيبة من الجنوبيين تابعة لقوة دفاع السودان في توريت لأوامر صدرت لقادتها بالإنتقال إلى شمال السودان بغرض إحتواء التذمُّر، وقد أدى العصيان إلى سيادة الفوضى وإنفلات الأمن في الجنوب. كان ذلك التمرُّد إيذاناً ببداية الأنانيا (1) التي إستمرت تحارب الحكومة المركزية لمدة 17 سنة (1955م – 1972م) إلى أن إنتهت الحرب بإتفاقية أديس أبابا 1972م بعد أن تمت الإستجابة لأهم مطالب الحركة والحصول على الحُكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان.

لقد تبع ذلك قيام العديد من حركات المقاومة في مختلف أنحاء البلاد وكانت أهمها:

2-3: مؤتمر البِجا 1958م:

تأسس مؤتمر البِجا، في شرق السودان، في عام 1958م. وكان الدكتور طه عثمان بليهـ قد قدم مطالب مؤتمر البِجا في عهد رئيس الوزراء عبد الله خليل في 1958م في مذكرهتضمنت ما يلي من المطالب والشكاوى:

.رفع معاناة الإقليم من سياسات المركز غير العادلة.

.تنمية وعي المواطن البِجاوي.

.وقف تدهور مرافق الإقليم أو غيابها أصلاً.

.الشكوى من غياب المشاريع التنموية والمطالبة بإيقاف المشاريع التي تضر بالرعي.

قامت الحكومات المتعاقبة بتجاهل هذه المطالب والإستخفاف بأصحابها مما قاد البِجا ، في نهاية المطاف، الى رفع السلاح.

2-4: حركة اللهيب الأحمر 1958م:

ظهرت حركة اللهيب الأحمر في عام 1958م، عقب خروج الإنجليز، وكانت بقيادة أحمد مصطفي باشا وبعض الموظفين والجنود. وقد رفعت الحركة شعارات المساواة والعدالة والتنمية ومشاركة أبناء دارفور في التمثيل النيابي وعدم ترشيح أبناء الشمال النيلي في دوائر دارفور الإنتخابية كمُمثلين لأهلها في البرلمان أو في إدارة الإقليم (ما يُعرف بتصدير النواب) وهددت الحركة بإستخدام السلاح ضد دولة (الجلابة) في المركز.

2-5: حركة سوني 1964م:

ظهرت حركة سوني في الفترة ما بين 1964م – 1966م وعبَّرت عن ضرورة إسترداد سلطنة دارفور التاريخية. وطالبت الحركة بإنفصال وإستقلال غرب السودان وإنضمامه إلى سلطنات غرب أفريقيا والتي كان بعض منها يتبع لسلطنة الفور. ووجدت هذه الحركة تعاطفاً كبيراً وسط الموظفين والمُعلمين والجنود والقيادات القبلية وقد كان قوام الحركة من مُسرّحي الجيش السودان ي بعد حرب أنانيا (1). وكان من أبرز مؤسسيها: عباس عبدالله أبو شوك وأحمد محمد نور.

6-2: جبهة نهضة دارفور 1964م:

تأسست جبهة نهضة دارفور عام 1964م بواسطة أحمد إبراهيم دريج. وكان قيامها نتيجة لنمو الوعي السياسي لأبناء دارفور للمطالبة بالعدالة في تقسيم السُلطة والثروة والتنمية ولمواجهة حملات الإقصاء التي تعرضت لها الشعوب المُهمشة في دارفور. قدمت الجبهة عدد من قادة دارفور ولكنها إضمحلت بعد إنخراط قادتها في الأحزاب السياسية الأخرى ؛ فقد تحالف أحمد إبراهيم دريج مع حزب الأمة و إنضم محمود بشير جماع إلى الإتحاد الإشتراكي وانتمى علي الحاج إلى جبهة الميثاق الإسلامي.

7-2: إتحاد عام جبال النوبة 1965م:

نشأ إتحاد عام جبال النوبة في 1965م بعد ثورة أكتوبر. وتركزت مطالب هذا الإتحاد في الأتي:

1. التمكين السياسي لأبناء جبال النوبة.
2. المُعاملة الإنسانية لأبناء جبال النوبة.
3. إعطاء الفرصة لأ بناء جبال النوبة لتمثيل أهلهم بدلاً من إستيراد المُرشحين البرلمانيين من الشمال النيلي.
4. نيل أبناء جبال النوبة حقهم في المشاركة في مراكز صنع القرار القومية في الحكومة والخدمة المدنية.
5. توفير الخدمات الأساسية في جبال النوبة وإلغاء السخرة.

وكان أهم مؤسسي الإتحاد الأب فيليب عباس غبوش، محمد حماد كوه وعطرون عطيه.

8-2: إتحاد عام جنوب وشمال الفونج 1967م:

تأسس إتحاد عام جنوب وشمال الفونج عام 1967م برئاسة الراحل أحمد عثمان الريح. وقد تكون الإتحاد كتنظيم سياسي يعبر عن تطلعات شعب النيل الأزرق بعد فشل الأحزاب التقليدية في الإضطلاع بمهامها.
وبالرغم من أن الكثير من أهل النيل الأزرق ينتمون إلى طائفة الختمية، إلاَّ أن الأحزاب مارست الإستعلاء والهيمنة والإقصاء وفرضت وصايتها على سكان المنطقة بفرض ممثلين من المركز للترشُح في دوائر النيل الأزرق بدلاً عن أبناء المنطقة في فترة الديمقراطية الثانية مما ولَّد غُبناً وشعوراً بالظلم والإضطهاد .
إنضم الإتحاد في عام 1969م إلى الكُتلة السوداء بعد إنقلاب النميري حينما تم التضييق عليه وإتهامه بالعنصرية والقبلية.
شارك الإتحاد في تأسيس تضامن قوى الريف السوداني عام 1985م بنادي الخريجين بود مدني برئاسة الهادي تنجور وشارك في ورشة أمبو بأثيوبيا عام 1985م كما شارك في مؤتمر كوكادام 1986م. ومنذ تأسيسه، ظل إتحاد عام جنوب وشمال الفونج ينطلق من قضايا النيل الأزرق.

2-9: حركة تحرير كوش 1969م:

تكونت حركة تحرير كوش في التاسع من يونيو عام 1969م، وتبنّت منذ تأسيسها الدعوة إلى تحرير أقاليم السودان من قبضة المركز وطالبت بالتساوي في الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية بين كافة قوميات السودان.

أكدت حركة تحرير كوش أن مشكلة السودان لم تكن في الجنوب أو في الغرب أو في الشمال أو في الشرق بل كانت مشكلة السودان ولم تزل في طبيعة مؤسسات الحكم في الخرطوم ونظامها الذي يأخذ 80% من دخله من أقاليم السودان بينما يصرف على هذه الأقاليم أقل من 20% من جملة الصرف العام.

2-10: المقاومة المُسلحة لمجموعة مُبارك الماشا (1974م-1982م):

بدأت مجموعة مُبارك الماشا، التي كانت جزءاً من إتحاد عام جبال النوبة، نشاطها المُسلح منذ عام 1974م. وقد ذهبت المجموعة إلى جنوب السودان للتدريب العسكري.

في عام 1982م، عادت المجموعة إلى جبال النوبة وقامت بتدشين العمل العسكري في المنطقة.

2-11: تنظيم كمولو 1975م:

ترجع نشأة تنظيم كمولو إلى نوفمبر 1972م حين تكونت خلية صغيرة، بإسم رابطة أبناء جبال النوبة وسط طلاب مدرسة كادقلي الثانوية العليا (تِلو) برئاسة كوكو محمد جقدول. وكانت البداية ثقافية وسرية. إلاَّ أنه بحلول عام 1975م، ومع إزدياد الوعي وسط أولئك الطلاب بعد وصولهم إلى المرحلة الجامعية، إلتقوا هناك بيوسف كوة مكي الذي كان طالباً في جامعة الخرطوم وطرحوا عليه الفكرة التي تطابقت مع فكرته فتعهد برعايتها. وفي ذات الوقت كان بعض خريجي مدرسة كادقلي الثانوية والمدارس الأخرى الذين التحقوا بالخدمة المدنية داخل كادقلي ومُدن جبال النوبة الأخرى، قد نقلوا معهم فكرة رابطة طلاب أبناء جبال النوبة إلى الحياة العملية وكونوا تنظيماً سرياً في عام 1975م سموه "كمولو" برئاسة الأستاذ عوض الكريم كوكو تيه.

وفي عام 1980م عندما إنتقل يوسف كوة مكي للعمل كمعلم للغة الإنجليزية في مدرسة كادقلي الثانوية تم إختياره راعياً لتنظيم الكمولو وبدأ التنظيم منذ ذلك الوقت في تجنيد وإستيعاب أبناء جبال النوبة في هياكله وأنشطته.

كان التنظيم قد قرر خوض الإنتخابات البرلمانية لمجالس الشعب المحلية والإقليمية والقومية، وكانت هذه بداية إنخراطه في العمل السياسي بصورة واضحة، وهو بذلك قد أحدث ثورة فكرية ونقلة في الممارسة والعمل التنظيمي. قام تنظيم كمولو بتعبئة وترشيح أبناء جبال النوبة الشباب ووقف معهم في إنتخابات مجلس الشعب القومي ومجالس الشعب الإقليمية والمجالس المحلية لمحافظة كادقلي.

بعد ظهور الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، قرر تنظيم كمولو خوض الكِفاح المُسلح وأعلن الإنضمام إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1984م بقيادة يوسف كوة مكي. وكان

تنظيم كمولو قد ساهم في التعبئة في جبال النوبة وإستطاع رفد الجيش الشعبي بالآلاف من المقاتلين كما ساهم بقدر كبير في تمدد الحركة الشعبية في شمال السودان.

12-2: أنيانيا (2) والمجموعات الجنوبية الأخرى:

لقد إندلعت ثورة أكوبو في عام 1975م لمجابهة مناورات نميرى ومحاولاته المنتظمة لإلغاء إتفاقية أديس أبابا من جانبه فاتحدت بعض عناصر هذه الثورة مع بعض المفصولين السابقين من أنيانيا (1) وأعلنت عن تكوين أنيانيا (2) في أعالي النيل.

ولاحقاً في 1982م تكونت أيضا حركة للمقاومة المُسلحة، تحت قيادة مختلفة ولكنها تبنت نفس الإسم في بحر الغزال. كما واصل ضباط أنيانيا -1 البارزين المُستوعبين في القوات المسلحة السودانية تنظيم أنفسهم من داخلها لتصحيح الوضع إما بالهجوم على جوبا والإستيلاء عليها أو الإنسحاب إلى الأحراش وتدشين النضال الشعبي المُسلح طويل الأمد.

وبالتزامن مع هذه المقاومة المُسلحة قامت بعض القيادات السياسية الجنوبية البارزة و بعض الطلاب بتنظيم العديد من الحركات السرية لتعبئة جماهير الجنوب ضد إلغاء إتفاقية أديس أبابا . شملت هذه التنظيمات المعارضة حركة الفعل الوطني (National Action Movement (NAM))؛ حركة التحرير الكامل لجنوب السودان ((Movement for Total Liberation of Southern Sudan (MTLSS))؛ منظمة شعب جواما الأفريقي ((Juwama African People's Organization (JAPO))؛ مجلس وحدة جنوب السودان (Council for the Unity of Southern Sudan (CUSS)) وجبهة تحرير جنوب السودان (South Sudan Liberation Front (SSLF)). وقد بدأت هذه الحركات فعلياً في شن حرب العصابات في 1982م.

13-2: الحزب القومي السوداني (1985م):

تم تأسيس الحزب القومي السوداني عقِب إنتفاضة أبريل 1985م بواسطة الأب فيليب عباس غبوش. وكان ذلك تتويجاً تاريخياً لنضالات أبناء جبال النوبة عبر إتحاد عام جبال النوبة ، ونتيجة لوجود أطروحات وهموم مُتشابهة حول مشاكل السودان عند الكثير من القوى السياسية المهتمة بالمناطق المُهمشة وقوى الريف وعند الكثير من الشخصيات المُستقلة ذات الوزن والثُقل والتي لها رؤاها الخاصة.

إستطاع الحزب الفوز بثمانية دوائر إنتخابية في إنتخابات 1986م، بما في ذلك فوز رئيسه الأب فيليب عباس غبوش بالدائرة (36) الحاج يوسف بالخرطوم بحري.

14-2: تضامن قوى الريف السوداني(1986م):

تم تأسيس تضامن قوى الريف السوداني في نوفمبر 1986م وكجزء من تدابير قو ى الهامش لمواجهة القوى الرجعية والطائفية التي أستأثرت بالسُلطة منذ الإستقلال. وقد ضم التضامن ثلاثة عشر تنظيماً سياسياً أبرزها جبهة نهضة دارفور والتجمع السياسي لجنوب السودان. وقد جُعلت الرئاسة دورية ربع سنوية بين

التنظيمات. ولم يفلح التضامن في تقديم شيء ملموس في الحياة السياسية السودانية نتيجة لتعرض عضويته لإستقطاب سياسي حاد من قِبل الأحزاب الطائفية أعقبه قيام إنقلاب الجبهة الإسلامية القومية في يونيو1989م.

2-15: الأُسود الحُرهـ1999م:

في الأول من يناير عام 1999م، تم الإعلان الرسمي عن تأسيس تنظيم الأُسود الحُر هـ.وقال مؤسس التنظيم مبروك مبارك سليم أن تنظيم الأُسود الحُر هـتأسس نتيجة لتعرض قبيلة الرشايد هـلإستهداف مُنظم من قِبل نظام المؤتمر الوطني الذي إنقلب علي السُلطة المُنتخبة في يونيو 1989م.
أكد تنظيم الأُسود الحُرهـأن السُلطات صادرت في 1991م أكثر من (600) عربة تتبع لأفراد من قبيلة الرشايدة دون أن تُبدي أي مبررات، كما أعلن تنظيم الأُسود الحُر هـعن قيام نظام الخرطوم بإغتيال وتصفية (500) مواطن من قبيلة الرشايدهـ الأمر الذي دفع القبيلة الىحمّل السلاح في مواجهة النظام.
توصل تنظيم الأُسود الحُرهـمؤخراً إلى إتفاق مع نظام الخرطوم تحصل بموجبه علىمقعد في حقائب الحكومة المركزية بينما شارك عدد من منسوبي الحزب في وظائف دستورية هامشية في شرق السودان.

2-16: لقد قامت جميع هذه الحركات ، المذكوره أعلاه، كتنظيمات إقليمية مطلبي هـحصرت تِلك المطالب في التنمية والعدالة في توزيع الفُرص، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وكان كل ما قامت به حكومات الخرطوم المتعاقبة هو تجاهل هذه المطالب والإستخفاف بـأصحابها بإعتبارها مطالب "أقليات" مما قاد أغلب هذه الحركات إلى رفع السلاح فيىنهاية الأمر.

الفصل الثالث

إتفاقيات السلام السودانية، وسياسة نقض المواثيق والعهود

3-1: في رحلة الشعوب السودانية الطويلة من أجل تحقيق السلام العادل والإستقرار، وقَّعت حركات المقاومة السودانية العديد من الإتفاقيات مع الحكومات المُتعاقبة على السُلطة في السودان منذ خروج المُستعمر الإنجليزي في عام1956م. وكانت أهم هذه الإتفاقيات هي:

- إتفاقية أديس أبابا – 1972م
- إتفاقية الخرطوم للسلام – 1997م
- إتفاقية السلام الشامل - 2005م
- إتفاق القاهرة (التجمع الوطني الديمقراطي) – 2005م
- إتفاقية سلام دارفور (أبوجا) – 2006م
- إتفاق سلام شرق السودان (أسمرا) – 2006م
- وثيقة سلام الدوحة (دارفور) – 2012م

3-2: سياسة نقض المواثيق والعهود:

3-2-1: قامت الحكومات السودانية المتعاقبة بنقض جميع الإتفاقيات التي تم التوقيع عليها لمعالجة أزمات السودان. وقد أصبح نقض العهود سِمة مُلازمة لجميع الأنظمة التي تعاقبت على حكم البلاد . وبالرغم من أن هذه الإتفاقيات لم تخاطب جذور المشكلة بالقدر الكافي، بإستثناء إتفاقية السلام الشامل ، إلا أن الأنظمة الحاكمة قامت بالإلتفاف عليها جميعاً وإفشالها في نهاية الأمر.

3-2-2: لقد ثبت بالعمل أن ديدن أنظمة الحُكم المتعاقبة في الخرطوم هو إستخدام هذه الإتفاقيات كآلية لخداع المناوئين وكسب الوقت للحفاظ على كراسي السُلطة لأطول فترة مُمكنة، هذا بالإضافة لعادة الأنظمة الحاكمة في الخرطوم باللجوء إلى توقيع الإتفاقيات مع معارضيها لتجديد نفسها ومحاولة إكتساب الشرعية عبر هذه الإتفاقيات.

الفصل الرابع

نشأة وتطور الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان

1-4: ظروف ومناخ قيام الثورة:

1-1-4: إن الحركة الشعبية لتحرير السودان، كتنظيم سياسي عسكري، جاءت نتاج فكرهتعبر عن بُعد نظر الثُوار من أبناء وبنات السودان. إنها وليدة تخطيط واعي وتنسيق وعزيمة لرموز سياسية وعسكرية.

2-1-4: كان الوضع ملائماً لقيام الثورة التي لم يكن ينقصها إلا قياد هسليمة تقود الشعب إلى الإتجاه الصحيح. وقد كانت الخطة هي: إما أن تكون هنالك ثورة عامة بواسطة الحاميات العسكرية في جنوب السودان أو اللجوء الى خيار النضال المُسلح طويل الأمد.

3-1-4: في تلك الفترة بدأت تظهر في نظام جعفر نميري الكثير من علامات الضعف منها إصدار قرارات تعسفيه كثيرة منها حل مجلس الشعب الإقليمي وأخيراً قرار إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي الى ثلاثة أقاليم في 6 نوفمبر 1983م، مما أدى إلى إنهيار الثقة بين الشعب والنظام الحاكم، ولذا أصبح هنالك شعور عام بالحاجة إلى نظام بديل لتصحيح الوضع السياسي.

4-1-4: هكذا تطوَّرت المقاومة الى حركة ثورية، حيث تولى الرائد كاربينو كوانين الذي كان في منطقة بور قيادة المُهمة. كل هذه التحركات وضعت حجر الأساس للثورة وبعد ذلك وصلت الى ذروتها بتكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

5-1-4: كان الدكتور جون قرنق دى مبيور في مقدمة هذه الأحداث حيث كان يقوم بالتنسيق مع وليم نيون وكاربينو كوانين من الخرطوم مباشرة، وقد تحرك شخصياً الى منطقة بور لإدارة العمليات.

6-1-4: وفي تلك الأثناء تأكدت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم أن تحركات الرائد كاربينو تدل على التمرد ولذلك صدرت الأوامر إلى الكتيبة 116 بجوبا لمهاجمة بور. وهكذا اشتعلت المعركة في يوم 16 مايو 1983م، وكانت القوات الحكومية المُهاجمة تحت قيادة المقدم دومنيك كاسيانو الذي أصبح لاحقاً عضواً في إنقلاب نظام البشير.

7-1-4: كانت مجموعة العقيد الدكتور جون قرنق قد عقدت عدة إجتماعات مع ممثلي حركة أنانيا (2) بهدف توحيد القيادة ولكن جهودها باءت بالفشل ، كما أن المجموعتين قد إختلفتا حول الرؤية والإستراتيجية العسكرية للحركة. وقد أدت هذه الخلافات إلى مواجهه بين المجموعتين في 1983/9/3م، وهذا كان يُعد بداية صراع جديد بين الثُوار أنفسهم.

8-1-4: أما فيما يخص الإختلاف حول الرؤية بالنسبة للسودان، فقد كانت مجموعة العقيد الدكتور جون قرنق تريد النضال من أجل سودان علماني إشتراكي مُوحَّد، بينما كان الآخرون يريدون إنفصال جنوب

السودان عن الشمال، وفي حقيقة الأمر، إن المفاوضات بين المجموعتين كانت محكومة بالفشل منذ بدايتها لأنها كانت بين طرفي نقيض يصعب التوفيق بينهما.

2-4: تأسيس الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان - SPLM/A – 1983م:

1-2-4: أصرَّت مجموعة أنانيا (2) على موقفها لذلك تعرَّضت لهجوم مُشترك بواسطة الكتيبة 104 والكتبية 105 بقيادة الرائد وليم نيون حيث تم طرده ا تماماً من منطقة بلفام . وبعد أن حقق الرائد وليم نيون هذه الإنتصارات أصبحت منطقة بلفام رئاسة للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

2-2-4: هكذا تم تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان كحركة تحرر وطني في عام 1983م بعد أن أعلنت بيانها السياسي في 31 يوليو 1983م، ويُعتبر هذا اليوم هو التاريخ الرسمي لتأسيس الحركة، وبعد ذلك تم تكوين القيادة السياسية والعسكرية العُليا وكان المؤسسين على النحو التالى :

العقيد الدكتور/ جون قرنق: رئيس الحركة الشعبية والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان.

المقدم / كاربينو كوانيين بول: نائب رئيس الحركة الشعبية ونائباً للقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان.

المقدم / وليم نيون بانج: رئيس هيئة الأركان.

الرائد/ سلفاكير ميارديت: نائباً لرئيس هيئة الأركان للأمن والعمليات.

الرائد / أروك طون أروك: نائباً لرئيس هيئة الأركان للإدارة والإمداد.

3-4: تطوُّر وتمدُّد الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان في جبال النوبة والنيل الأزرق:

تمدد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة:

1-3-4: في عام 1985م تطوَّرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بسرعة كبيرة وإنتشرت عملياتها العسكرية الى مناطق عديدة في جنوب السودان . وفي عام 1986م وصلت إلى جبال النوبة/جنوب كردفان أول مجموعة تتبع للجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة ملازم أول/ عوض الكريم كوكو تيه ، وملازم أول/ تلفون كوكو أبوجلحة بغرض الإتصال بمناديب الحركة الشعبية والجيش الشعبيلتحرير السودان، وتهيئة المناخ لإستقبال القوات القادمة من الجنوب. وفي 30 يونيو 1987م دخلت سرية من كتيبة سوباط إلى جبال النوبة تحت قيادة ملازم أول/ يوسف كرَّة هارون، وفي 1987/7/27م دخلت كتيبة البركان (**Volcano**) إلى الجبال بقيادة القائد/ يوسف كوه مكي، وقامت بتشتيت قوات العدو في معركة الرملة ووصلت إلى سرف الجاموس وتم تأسيس الرئاسة في أشورون. وبعد ذلك تم تحرير مناطق أم دورين و أم دولو.

وقد تم إستقطاب عدد خمسة آلاف (**5000**) من الشباب وإرسالهم ، في شكل دفعات، إلى مراكز التدريب في جنوب السودان. وقد عادت هذه القوهإلى الجبال عام 1989م بإسم قوات (كوش).

تمدد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق:

في عام 1986م وصلت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى النيل الأزرق بقيادة ملازم أول/ جبريل كرمبة أومونق، والقائد/ بيتر كوما لوينى وآخرين من أبناء النيل الأزرق من بينهم القائد / جوزيف توكا علي. وكان مالك أقار إير قد إنضم إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان في العام 1985م، وترقى إلى رتبة قائد بعد المؤتمر العام الأول في شقدم في عام 1994م، وأصبح عضواً مناوباً في القيادة العُليا للحركة وحاكماً لإقليم النيل الأزرق.

تمدد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في دارفور:

وصلت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى دارفور بقيادة القائد عبد العزيز آدم الحلو و القائد داؤود يحيى بولاد في نوفمبر عام 1991م. وخاضت القوات معارك ضاريه ضد قوات الحكومة ومليشيات الجنجويد وتمكنت من تدميرها. وقد إنسحبت قوات الجيش الشعبي إلى الجنوب بسبب قسوة الأحوال الجوية.

تمدد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق السودان:

تم إنشاء لواء السودان الجديد في عام 1995م. ووصلت قواته إلى شرق السودان بقيادة القائد عبد العزيز آدم الحلو في نفس العام. وقد تمكنت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من الإستيلاء على مُدن وحاميات عسكرية عديدة والسيطرة عليها.

إنشاء الإدارة المدنية والعسكرية المشتركة:

4-3-2: ونتيجة للتوسُّع في الأراض يالمُحررة وضم الكثير من المناطق إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان تم إبتداع شكل من الإدارة المشتركة في الأراضي المُحررة، تسمى الإدارة المدنية العسكرية المشتركة (CMA) وتضُم: ضابطاً عسكرياً، المناديب، الإدارة الأهلية، ومُمثلي المنظمات الجماهيرية.

4-3-3 : تم فتح المكاتب الخارجية في عدد من الدول.

4-3-4: توسَّع الهيكل التنظيمى وإزدادت مرونته، و أصبح يتكوَّن من القيادة السياسية والعسكرية.

المؤتمر العام الأول (مؤتمر شقدُم 1994م):

4-3-5: عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤتمرها العام الأول في شقدوم في عام 1994م. وقد كان المؤتمر بمثابة نقلهنوعية في العمل السياسيللحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، حيث أوصَى المُؤتمرون بوضع دستور للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ، والذي تم إصداره لاحقاً فيعام

1998م. وكانت قد حدثت تغيُرات عديدة بعد حل القيادة السياسية العسكرية العُليا للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان. وتم تقسيم المناطق المُحررة إلى خمس جبهات على النحو التالي:

الجبهة الأولى: أعالى النيل.

الجبهة الثانية: بحر الغزال.

الجبهة الثالثة: الإستوائية.

الجبهة الرابعة: جبال النوبة.

الجبهة الخامسة: النيل الأزرق.

4-3-6: وفي مؤتمر شقدم تم أنشاء الجهاز التشريع يللحركة الشعبية لتحرير السودان وهو مجلس التحرير الوطني (N.L.C)، وكان يتكوَّن من (110) عضواً، كما تم في المؤتمر فصل الخدمة المدنية من الجيش وكذلك تم فصل السُلطة القضائية والتي صار لديها ق وانين خاصة. وكان أهم ما يُميز الهيكلة في تلك المرحلة هو فصل السُلطات وإنشاء الأقاليم الخمسة.

4-4: التحديات التي واجهت الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان:

4-4-1: أدَّى صعود الجبهة الإسلامية القومية إلى السُلطة في البلاد عبر إنقلابها العسكرى في 30 يونيو 1989م إلى تأزيم الوضع السياس يفي السودان بتسييس الدين وعسكرة المجتمع وأدلجة الصراع وإعلان الحرب الجهادية على مواطنيالمناطق المُهمشة تحت غِطاء "دحر التمرُّد."

4-4-2: كان تفكُّك الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينات، وإنهيار منظومة المعسكر الإشتراكي ، الذي شكَّل علامة بارزه في إنتقال العالم من حقبة تاريخية إلى حقبة جديدة، قد أحدث عدة متغيرات مُهمة في الإقليم من بينها: إنهيار حكومة مانقستو هايلى مريم في إثيوبيا، ظهور اريتريا كدولة مُستقلة، وإنهيار الدولة في الصومال.

4-4-3: كانت المحصلة النهائية لهذه الأحداث الإقليمية والدولية، خصوصاً فقدان تأييد نظام مانقستو، سيادة شعور لدى بعض الجهات بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أصبحت ضعيفة . وبالفعل أدَّت هذه العوامل إلى إنشقاق في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في 28 أغسطس 1991م قادته مجموعة الناصر بقيادة د/ رياك مشار و د/ لام أكول.

4-4-4: تسبَّب هذا الإنقسام في معاناة كبيرة لشعب السودان وسبب أضراراً لا تُحصر، خصوصاً في جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق. وقد عطَّل الإنقسام تقدُّم الحركة الشعبية والجيش الشعبى نحو النصر. كما دفع الإنقسام نحو تعطيل الحركة سياسياً في ظل توتر إقليمى ودولي، إضافة إلى تحريض مقاتل يالجيش الشعبيلتحرير السودان ضد بعضهم البعض مما أدَّى إلى فقدان عدد هائل من الجنود والمدنيين الأبرياء لأرواحهم.

4-4-5: من جهة أخرى، إستخدمت الجبهة الإسلامية هذا الإنشقاق بفعالية، على الصعيدين العسكري والسياسي، في حربها ضد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ، ووقَّعت إتفاقاً مع الفصيل المنشق في فرانكفورت في 25 يناير 1992م أعطت بموجبه حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان مما أدَّى إلى تفاقم الإنقسام وسط الجنوبيين في الحركة الشعبية حيث إستطاع فصيل الدكتور رياك مشار إستقطاب وجذب الكثيرين ممن يدعون إلى فصل جنوب السودان.

4-4-6: وكان أكبر تحدٍ واجه الحركة في تاريخها هو موت الدكتور جون قرنق المفاجئ في الثلاثين من يوليو 2005م، بعد 22 يوماً فقط من حضوره وتقلده منصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية كأحد إستحقاقات إتفاقية السلام الشامل.

4-5: الفترة الإنتقالية بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل (2005م):

4-5-1: تم توقيع إ تفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان بتاريخ 9 يناير 2005م مما تطلَّب تغيير النظام الإدارى للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان كنتيج ه حتمي ه يقتضيها إنشاء نظام فدرالى يمنح بموجبه حُكم ذاتي لجنوب السودان و وضعيات خاص ه لمنطقتى جبال النوبة/جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ومنطقة أبيي.

4-5-2: وإقتضت الإتفاقية تحوُّل الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان من تنظيم سياسي/عسكري إلى تنظيم سياسي فكان الإعلان عن تكوين الهيكلة الإنتقالية التي تتماشى مع هذه التحوُّلات التاريخية.

4-5-3: وصدر بعد ذلك الدستور الإنتقالي للحركة الشعبية لتحرير السودان أثناء إنعقاد إجتماعات مجلس التحرير القومي في رومبيك عام 2006م، والذي أوصى بإعادة تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في كل الولايات السودانية الخمس وعشرين ، وبذلك أصبح هناك تنظيم سياس ي مدني ينشر ويُبشِّر برؤية ومشروع السودان الجديد في كافة أرجاء السودان.

4-5-4: عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان المؤتمر العام الثاني في شهر مايو 2008م بمدينة جوبا ليكتمل بذلك البناء التنظيم ي وفقاً للدستور الذي أُجيز في ذلك المؤتمر وظل سارياً حتى حلول إستفتاء شعب جنوب السودان الذي نتج عنه قيام دولة جنوب السودان المُستقلة في يوليو 2011م.

4-6: فك الإرتباط بين الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب والشمال:

بتاريخ 15 فبراير 2011م، قرر المكتب السياس ي للحركة الشعبية لتحرير السودان فك الإرتباط سياسياً وتنظيمياً وإدارياً وعسكرياً بين الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب والحركة الشعبية لتحرير

السودان في الشمال بعد دمج ولايتي جبال النوبة/جنوب كردفان والنيل الإزرق، اللتين كانتا تتبعان لقطاع الجنوب، مع قطاع الشمال. وأوصى المكتب السياسي بإستمرار حركتين شعبيتين في دولتي السودان.

4-7: حرب التحرير الثانية في جبال النوبة/جنوب كردفان والنيل الأزرق:

4-7-1: منذ توقيع إتفاق السلام الشامل في **2005م**، كان المؤتمر الوطنييعمل على تقويض الإتفاقية في ما يخص برتوكول المنطقتين. وما من مناسبة إلا وأظهر عدم إحترامه لنصوص الإتفاقية على علاتها. كان المؤتمر الوطني إرتكب عدة خروقات للإتفاقية، إذ قام بتسليح المليشيات القبلية وخلق الإضطرابات المستمرة في المنطقتين، خاصة في جبال النوبة. وكان قد قام بتزوير فاضح للتعداد السكاني الذي كان يُعتبر حجر الزاوية في عملية الإنتخابات التي يفترض أنها ستؤسس للمشورة الشعبية. ولم يكتف بذلك، بل قام بتزوير الدوائر الإنتخابية والسجل الإنتخابي، وبعد وقوف الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية جبال النوبة/جنوب كردفان بصلابة ضد هذه الانتهاكات، إضطر النظام إلى إعادة الإحصاء السكاني وإجراء إنتخابات تكميليه في ولاية جبال النوبة/جنوب كردفان.

وبعد أن أصبح إنفصال الجنوب راجحاً، سعى المؤتمر الوطني لإشعال ال حرب في المنطقتين. وكان الرئيس عمر البشير قد أعلن في القضارف في فبراير **2011م** التوجُّه الإقصايي بإعلان السودان دولة عربية إسلامية بعد تصويت شعب جنوب السودان لصالح الإنفصال وقال أنهم لا يريدون أي "دغمسة" وكان ذلك بمثابة إعلان مُبكِّر للحرب، وتبع ذلك خطابه الشهير في مدينة المجلد في 27 أبريل 2011م أثناء الحملة الإنتخابية لمُرشح المؤتمر الوطنى لمنصب الواليفي الإنتخابات التكميلية لولاية جبال النوبة/جنوب كردفان الذي أعلن فيه أنهم إذا لم يأخذوا السُلطة في الولاية بواسطة صندوق الإنتخابات، فسوف يأخذونها بواسطة صندوق الذخيرة وقال أنهم سيخلعون الجلاليب ويستبدلوها بالكاكي وقال أننا سنطاردهم (مستعملاً ضمير المجهول) جبل جبل وكركور كركور.

4-7-2: وكان نظام الخرطوم قد قام بحشد عشرات الآلاف من القوات المُسلحة، والإحتياطي المركزي، والدفاع الشعبي،وقوات جهاز الأمن، وقام بنقل كميات ضخمة من العتاد الحربى والأسلحة الثقيلة إلى عاصمة الولاية كادقلى ومُدن أخرى مثل الدلنج، وتلودى، وأبو جبيهه، وأم دورين، بالإضافة إلى مدينة الدمازين وما حولها من المُدن في النيل الأزرق، في مخالفة صريحة لنصوص بروتوكول الترتيبات الأمنية.

وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان (الأصل) قد أكمل عملية الإنسحاب جنوب خط **1956/1/1م** وفقاً لبنود الإتفاقية بإستثناء عدد **(3,000)** مقاتل يتبعون إلى الوحدات المشتركة المُدمجة **(JIUs)** حسب نص الإتفاقية الأمر الذي يؤكد أن النظام هو الذي كان يريد العوده إلى الحرب.

4-7-3: وفي مايو 2011م وفي مخالفة واضحة لبروتوكول الترتيبات الأمنية، الذي ينص على أن تبقى القوات المشتركة حتى التاسع من أبريل 2012م في حال إنفصال الجنوب، أصدر الفريق/ عصمت عبد الرحمن رئيس

هيئة أركان القوات المُسلحة السودانية (SAF) أوامره للفرقة (14) مشاة المُتمركز في كادقلي بالبدء الفورى لعمليات تجريد سلاح أفراد الجيش الشعبي بالقوات المشتركة إبتداءاً من 1 يونيو 2011م.

4-7-4: بتاريخ 6 يونيو 2011م إستأنف نظام الخرطوم الحرب مجدداً بمهاجمة قواته المتواجده في كادقلي لمازل قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في محاولة لتصفيتهم وتجريد مقاتلي الجيش الشعبي في الوحدات العسكرية المُدمجة من السلاح، وأثناء ذلك قامت قوات الحكومة بقتل مئات المدنيين في كادقلى والذين تم دفنهم في مقابر جماعية، فلضطرت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، التابعة لجبال النوبة، الموجودة جنوب خط 1956/1/1م للتدخل لحماية المدنيين.

5-7-4: منذ ذلك التاريخ توسَّعت الحرب وشمِلت معظم أرجاء ولاية جبال النوبة/جنوب كردفان وإتَّخذت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان شمال، مواقع دفاعي هلحماية المدنيين، وإستطاعت بعدها أن تشن هجوماً مُنظماً على مواقع القوات الحكومية و حققت إنتصارات كاسحة ، و حررت العديد من الحاميات العسكرية.

8-4: النيل الأزرق: هجوم مُفاجىء وإنتهاكات واسعة:

1-8-4: في ليلة الثانى من سبتمبر 2011م شنَّت القوات المسلحة السودانية هجوماً واسعاً على مناطق تمركُز قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان في الوحدات المشتركة المُدمجة (JIUs) داخل مدينة الدمازين، مما أضطر مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الإنسحاب من المدينة خِشية تعريض حياة المدنيين للخطر. وسارعت القوات المُسلحة إلى قصف منازل قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان من شاغلي المناصب الدستورية وآخرين، وقامت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بعمليات مُداهمة وإعتقالات واسعة شملت كل من يُشتبه في أنه موالٍ للحركة الشعبية لتحرير السودان أو مُتعاطف معها.

2-8-4: كان الهدف من الهجوم المفاجئ هو خلق أوضاع جديده تُمكن الحكومة السودانية من ال تنصُّل من إلتزاماتها المنصوص عليها في إتفاق ية السلام الشامل (2005م)، لإعلان حالة الطوارىء ، وتعطيل الدستور ، وإلغاء إجراءات المشورة الشعبية التي كادت أن تكتمل في النيل الأزرق. كما كانت الحكومة تنو ي الإسراع في تنفيذ خطتها الرامية إلى ا لقضاء على الجيش الشعب ي لتحرير السودان وإنهاء وجود الحركة الشعبية في السودان بعد إنفصال الجنوب، كما أنها كانت تريد تحقيق نصر خاطف وعلى حين غرة ل رفع الروح المعنوية المُنهارة لقواتها بعد هزيمتها الساحقة في جبال النوبة.

الفصل الخامس

الرؤية، المهمة، المبادئ والأهداف

5-1: الرؤية: إن رؤية الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان شمال هى رؤية السودان الجديد . والسودان الجديد هو مشروع فكري سياسيهدف إلى إعادة هيكلة الدولة السودانية على أُسس جديدة، مما يعنيبالضرورهالتدمير الكامل للسودان القديم وإقتلاع مؤسسة "الجلابة" وحُلفائها من النُخب البيروقراطية، والنُخب المحلية الإنتهازيةِ لإفساح الطريق لبناء سودان علماني ديمقراطي موحد طوعياً وقائم على الحُرية والعدالة والمساواة.

5-2: المُهمة: بناء حركة شعبية منظمة وفاعلة وقادرة على توعية وتنظيم الجماهير، ودعم الجيش الشعبى لتحرير السودان شمال، من أجل إنجاز المُهمة التاريخية: بناء سودان جديد علماني، ديمقراطي موحد طوعياً بتنوُّعهِ، ومُتسامِح مع مكوناتِه المختلفة، ومع جيرانه، ليصبح وطناً يسِع الجميع.

5-3: المبادئ والأهداف: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال وفق المبادئ والأهداف التالية:

5-3-1: الحُرية:

5-3-1-1: إن الحُرية هي المبدأ الأعلى والهدف الأسمى للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. والتحرير، المرتبط بالإسم هو فعل مُستمر غير محدود بوضع معين وغير محصور في مجال دون الآخر.

5-3-1-2: إن أهم مهام الثورة هي تحرير الشعب السوداني عامة الذي يقتضي تحرير المجموعات المُهمشة من آثار العبودية المادية والمعنوية وتحريرها من آثار الإستعمار المادية والمعنوية: من الفقر والإستغلال والإضطهاد والإغتراب الثقافي الحضاري. وكذلك تحرير المجموعات المُهيمنة من أوهام الإستعلاء العرقي والعُنصرية.

5-3-1-3: إن الحرية، هكذا، هي قضية شاملة و هيالحالة التي يكون فيها الإنسان قادراً على التصرُّف بناءً على إرادته ليكون قادراً على مُمارسة حرية الفكر، و حرية الإعتقاد، وحرية التعبير، حرية التنظيم، حرية تقلد المناصب العامة أو تفويضها، لأنه بدون هذه الحرية لن تكون هناك عدالة، وبدون عدالة لن تتحقق المساواة.

5-3-1-4: تُناضل الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل تحقيق الحريات الأساسية المُضمَّنة في مواثيق حقوق الإنسان.

5-4: العدالة والمُحاسبة التاريخية:

5-4-1: العدالة في مفهوم السودان الجديد تعنيتوفير الفُرص المتساوية ومُراعاة تكافوء توزيع هذه الفُرص ليس بين الأفراد فحسب، وإنما بين الجماعات والأقاليم أيضاً.

5-4-2: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تحقيق العدالة بإزالة كافة المظالم التاريخية التي تم إرتكابها بحق المجموعات والأقاليم المُهمشة.

5-4-3: تسعى الحركة الشعبية لتحرير السودان ل تطبيق العدالة الإنتقالية والمُحاسبة التاريخية على ج ميع الذين إرتكبوا الإنتهاكات المادية والمعنوية في حق الشعوب السودانية، وتعويض جميع المتضررين من الإنتهاكات والمظالم التاريخية بما في ذلك الأضرار الناتج ة عن العبودية والإسترقاق.

5-5: المساواة ودولة المواطنة:

5-5-1: تؤمن الحركة بالمساواة بين الأفراد والمساواة بين الجماعات الإثنية/الثقافية والدينية والقومية وتؤمن بالشراكة في الوطن. وتكافح ضد التصور العبودي الذي لا محاله سيُقسِم شعوب السودان إلى سادة وعبيد في الواقع.

5-5-2: كما تسعى الحركة إلى تعميق الإدراك بأن الأفراد لا يمكن أن يكونوا متساوين أمام القانون أو أمام أي هيئة داخل الدولة إذا لم تكن المجموعات التي ينتمون إليها ، سواء كانت إثنية ثقافية أو دينية ... الخ، أيضا متساوية أمام الدولة كشخصيات إعتبارية. ولذلك تعمل الحركة على تحقيق المساواة الفردية والمساواة الجمعية مجتمعتين.

5-5-3: تؤكد الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على أن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. وذلك إدراكاً منها بأن الناس يعيشون في الدول لوحدات سياسية كبيرة، حيث لا يتساوى الناس في اللغة أو الثقافة أو العِرق أو اللون أو الدين وإنما الصفة الوحيدة التي يتساوون فيها هيالمواطنة.

5-5-4: المواطنة لها حقوق وواجبات، وهذه الحقوق والواجبات لا يمكن مُمارستها بشكل صحيح إلا في مُجتمع عادل وديمقراطي يحرص على مبادئ المساواة والعدالة وقادر على حماية هذه المبادئ وفتح آفاق تحسين ممارستها وفق رؤية تتطلع إلى المستقبل.

5-6: العلمانية:

5-6-1: تتبنى الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال العلمانية كأطروحة فكرية وفلسفية وسياسية تقوم على مبدأ الفصل بين الدين والدولة. وهذه العلمانية لها ثلاثة أوجه.

5-6-1-1: وجهاً معرفياً يتمثل في إخضاع الظواهر الطبيعية أو التاريخية لمعايير التحقق، كما يتمثل في تأكيد التحول المستمر للتاريخ.

5-6-1-2: ووجهاً مؤسسياً يتمثل في إعتبار المؤسسة الدينية مؤسسة خاصة بينما الدولة مؤسسة عامة.

5-6-1-3: ووجهاً سياسياً يتمثل في فصل الدين عن الدولة.

5-6-2: إن الدولة الحديثة في السودان، هي بالضرورة دولة مُتعددة الثقافات والأعراق والديانات والملل الدينية. وفي مسار تطورها لبناء هوية مشتركة تجمع كافة الكيانات السودانية المتباينة ، يجب أن تحتكم في بِنائها الهيكلي والقانوني على تساوي جميع الأفراد والجماعات في الحقوق والواجبات، على أن يُضمّن ذلك في النظام الدستوري للدولة، وتتم حمايته بواسطة القوانين المُتفرِّعة من هذا الدستور والمؤسسات ذات الصلة، وأن ينعكس ذلك بوضوح في اللوائح المُنظِّمة والممارسات اليومية للبنى الهيكلية للدولة حتي تصبح تقليداً راسخاً.

5-6-3: ولذلك تقف الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، مع علمانية الدولة، بمفهوم أن يتم الفصل بين الدين والدولة لفتح المجال أمام بناء دولة تقوم على حقوق المواطنة وليس الإنتماء الديني أو العرقي.

5-6-4: إن العلمانية التي تتبناها الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال تقف على مسافة واحدة من جميع الأديان، سواء إن كانت ديانات تعتنقها أغلبية ساحقة، أم أخري تعتنقها أقليات، هذا بغض النظر عن مصدر الدين، لأن الأساس في مفهوم الدولة العلمانية أنها تقوم على حُرية الإعتقاد كحق جوهري أصيل يتساوي فيه الجميع، ولا يُوجب أي إمتيازات بحكم الأغلبية، ولا ينتقص من هذا الحق وضعية الأقلية. ولذلك تعمل الحركة على:

5-6-4-1: تحرير الدين من الدولة (القهرية بطبيعتها) بحيث لا يجوز للدولة فرض أي دين أو ممارسة دينية أو مذهبية دينية على المواطنين.

5-6-4-2: أن تكفل الدولة حرية الإعتقاد والتعبير وأداء الشعائر الدينية والتجمع والتنظيم والدعوة بالطرق السلمية.

5-6-4-3: أن تسن الدولة القوانين التي تمنع أي جهة (فرد أو جماعة) من محاولة فرض دين أو توجهات دينية على أي فرد آخر أو جماعة أخرى من المواطنين.

5-6-4-4: أن تمنع الدولة التمييز الديني: أي أن على الدولة أن تعامل جميع الأديان ، وجميع المذاهب (في الدين الواحد)، بمساواة وعدالة بإعتبارها شخصيات إعتبارية تتساوى أمام الدولة ولا يجوز التحيز لأي منها على حساب الآخر.

5-7: الديمقراطية التعددية:

5-7-1: تتبنى الحركة الشعبية لتحرير السودان الديمقراطية التعددية، بإعتبار أنها ليست نظاماً للحُكم فحسب، وإنما هي أيضاً أُفقاً فلسفياً وتربوياً وتركيباً إجتماعياً وإقتصادياً، هي في حدها الأدنى نظام سياسي مفتوح لأنه، بالإضافة لحُكم الأغلبية، يتضمن إتاحة الفرصة للأقلية لأن تصبح أغلبية.

5-7-2: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على تغيير سياسة التعليم الرسمي الذي يُكرس لثقافة الإستبداد ويُعيد إنتاج الناس وفق ثقافة الدولة الرسمية التي تُحددها أيديولوجيتها. وكما هو معلوم، فالتعليم مجال غير محايد، بل ذو إرتباط وثيق بأيديولوجيا الجماعات المُسيطرة علي السُلطة. فالنظم السياسية المختلفة في الدولة الحديثة، بما في ذلك الدولة السودانية، تستعمل التعليم لترسيخ مُسلمات محددة من أجل

إضفاء الشرعيه على المُمارسات الإجتماعية التي تدعم نظام السُلطة القائم. ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على إرساء دعائم التنوع الثقافيوإدارته ديمقراطياً، فالشعوب المُهمشة لها مصلحة في النظام الديمقراطي لأنه يتيح للجميع فُرص متساوية في كافة المجالات.

5-7-3: وعليه يمكن إجمال مفهوم الديمقراطية التعددية في أنها (مشروعية الإختلاف) التي تؤسس لواقع التنافس المفتوح على السُلطة، وليس الصراع المغلق عليها الذي ينتهي بمبدأ الكل أو لا شيء. وهي نظام يتطلب في الواقع عدة شروط إجرائية أهمها:

5-7-3-1: الإستقرار الدستوري الذي يتأسس على فلسفة ومنظور الإختلاف كمصدر للحقوق، وعلمانية المعايير في التطبيق بإعتبارها قابلة للقياس والتحقُّق والتعديل.

5-7-3-2: توازن القوى على أساس الدولة الوطنية بحيث يكون لكل جماعة حقها في الإعتراف بها كجماعة وعدم التغوُّل عليها ثقافياً، أو إقتصادياً، أو سياسياً، أو إقصائها من قبل جماعة أخرى.

5-7-3-3: إستقلال القضاء، وهو ضرور ه لازمه لضمان سريان الأُسس الديمقراطية ومنع الإختراقات الدستورية عبر التحايلات القانونية، ونزاهة تطبيق القوانين والإجراءات التوازنية في الدولة.

5-7-3-4: مهنية أجهزة تطبيق وتنفيذ القانون.

5-7-3-5: الأمن والتعايش السلمي؛ ففي ظل الحروبات والنزاعات الإثنية ، والدينية، والمذهبية، والتربية القائمة على إلغاء الآخر، يصبح النظام الديمقراطي في حال ه من التهديد المستمر، وذلك قد يفتح الباب لتعطيل الدساتير وإتخاذ الإجراءات التي تخل بمبدأ الديمقراطية.

5-7-3-6: ضمان حرية الفكر وحرية التعبير وحرية التنظيم والعمل بالطرق السلمية ومنع تقييدها بأي شكل من الأشكال.

5-8: سيادة القانون:

5-8-1: يُمثِّل القانون الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة والمساواة ، ويتطلب وجود مؤسسات مُتخصِّصة ومُستقلة، تعمل وِفق قواعد ومبادىء تناسب كل مرحلة، وذلك لضمان حقوق جميع المواطنين.

5-8-2: يساعد الإصلاح القضائى والدستورى بصورة فعَّالة في وضع أُسس قوية تحول دون وقوع النزاعات وذلك بإزالة أو تقليص مُسبباتها، ويحتاج الإصلاح القضائي والدستوري إلى إرادة سياسية لدى النُخبة، والجهاز البيروقراطى القانونى المُستقل، وضغط الشعب ومنظمات المجتمع المدنى، ويُعتبر عنصراً هاماً في دعم المسيرة الديمقراطية.

5-8-3: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على تأسيس وتطوير جهاز قانونى يتيح فُرص العدالة للجميع حتى يثق فيه كل السودانيين بغض النظر عن أوضاعهم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، أو خلفياتهم العِرقية، أو الجهوية.

5-9: حقوق الإنسان:

تلتزم الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، بجميع الإتفاقيات ، والمعاهدات ، والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، سواء كانت حقوق فردية أو جماعية، وتعمل على ضمان تطبيقها على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي

5-10: نظام الحكم اللا مركزي:

5-10-1: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على تأسيس نظام حُكم لا مركزى يجعل السُلطة قريبة من الشعب، ويتسم بالمشاركة الشعبية، الشفافية، المحاسبة، والإنصياع لحُكم القانون ليوفِّر للشعب الشروط الضرورية والبيئة المناسبة لتسارع التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الرفاهية.

5-10-2: يتأسس نظام الحُكم اللا مركزى حسب منظور مشروع السودان الجديد على الآتي:

5-10-2-1: إعادة هيكلة السُلطة المركزية بصورة جذرية تلتزم بمصالح كل السودانيين، خصوصاً في المناطق والمجموعات الإقتصادية، والإجتماعية المُهمشة والفقيرة.

5-10-2-2: إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم، ومنح سُلطات أوسع لهذه الأقاليم .

5-10-2-3: تمكين أجهزة الحُكم المحلي لممارسة الصلاحيات التي يكفلها الدستور والقانون .

5-11: عدالة إستخدام الموارد:

5-11-1: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على تحقيق الإعتراف بأعراف ملكية الأرض وإستخداماتها والعمل بموجبها والإعتراف بملكية القبائل لأراضيها، مع إمكانية أن تستخدم الدولة هذه الأراضي للمصلحة العامة وفق قوانين عادلة.

5-11-2: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، على تحقيق تنمية المجتمعات المُهمشة وإخراجها من دائرة الإعتماد الكامل على الأرض كمورد وحيد للرزق والحياة، وتؤكِّد على ضرورة الإستخدام الأمثل للأرض.

5-11-3: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، على تقنين وتنظيم العلاقات بين المجموعات المُختلفة بإصدار قوانين عادل هتحفظ للجميع حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، مع تطوير هياكل

ومؤسسات إدارة وتنظيم إستخدامات الأراضي ودعمها قانونياً للنهوض بالتنمية المُستدامة ومعالجة مشاكل التدهور البيئي.

5-12: حركة عموم أفريقيا (بان أفريكانيزم – Pan-Africanism):

5-12-1: إن حركة عموم أفريقيا (**Pan-Africanism**) هي حركة فكرية سياسية تقوم على مناهضة العبودية والإستعمار وتعمل على تحرير الشعوب الأفريقية من الإستغلال الإقتصادى ، والإجتماعى، والسياس ي.وه ي حركة ضد العنصرية وكافة أشكال التميز والفصل على أساس العرق . تسعى حركة عموم أفريقيا إلى تشكيل وعيسياسيمناهض لجميع أشكال الإستغلال وتهدف إلى تحقيق حرية ووحدة الشعوب الأفريقية.

5-12-2: تنظر الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال إلى حركة عموم أفريقيا كمصدر للوع يالأفريقي بإعتباره آيديولوجية تغييرية . وتحاول تنمية إحساس الأفارقة بأهمية نظمهم القيمية وسموها. وتعمل على تنمية الوعي بـأهمية التضامن لمواجهة الإستعمار . كما أنها تنظر إلى الوعي الأفريقي كتيار فكري يعبر عن الإنسانية الحقيقية للإنسان الأفريقيويرفع من قيمته.

5-12-3: وتجمع حركة عموم أفريقيا - Pan-Africanism الأفارقة داخل القارة وخارجها من المنحدرين من أصول زنجية ، والأفارقة عموماً الذين حملوا معهم مشاعر الولاء والإنتماء للقارة الأفريقية إلى الأراضى البعيدة، ما وراء البحار والمحيطات. وتعمل الحركة على تشجيع تضامنهم فى جميع أنحاء العالم من أجل الحرية، وإنهاء الهيمنة ، والتبعية، وتستند الحركة فى مبادئها على الإعتقاد بأن الوحدة عامل حيوى للتقدم الإقتصادي، والإجتماعي،والسياسي

5-12-4: مع مطلع الستينات إنتظمت حركة البان أفريكانيزم - Pan-Africanism وتوسَّعت بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية تحت قيادة عدد من القادة الأفارقة أمثال: كوامي نكروما، جمال عبد الناصر، جوليوس نيريرى، ولتر رودني... وغيرهم. وإمتد تأثير الحركة ليشمل الثُّوار والقادة الأفارقة أمثال: باتريس لومبا، توماس سنكارا، وليبولد سنغور، الإمبراطور هيلاسلاسى، جومو كينياتا، ولاحقا شمل الانتماء إلى حركة عموم أفريقيا الدكتور جون قرنق دى مبيور، و الأستاذ يوسف كوة مكى... وآخرين.

5-12-5: تؤكد الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال إلتزامها الصادق والكامل بالمثل العليا لحركة عموم أفريقيا (بان –أفريكانيزم – Pan-Africanism) وتضع نُصب عينها الهدف النهائي لحركة عموم أفريقيا ألا وهو الوحدة السياسية للشعوب الأفريقية جمعاء بعد تحررها. وتعكس ذلك فى أهدافها، وإستراتيجياتها، وتكتيكاتها، كما تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تحقيق الوحدة الطوعية لشعوب السودان بعد تحريرها لتصبح نموذجاً لوحدة الشعوب الأفريقية.

5-13: إدارة التنوع وقضايا الهوية:

5-13-1: تتبنى الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال نظرية "الوحدهفي التنوع " وتُسميها (سودانيزم - **Sudanism**) بإعتبارها رابطة تقوم على حقائق الواقع التاريخي والمعاصر للدولة السودانية في ظل نظام جديد يقوم علي أُسس الحُرية والعدالة والمساواة، رابطة تؤسس للتعايش السلم ي وتعتبر التنوُّع مصدر للثراء الإجتماعي.

5-13-2: بتبنيها لنظرية الوحد هفي التنوع ، لا تتوقف الحركة عند رفض نظرية الهوية الأُحادية فحسب، بل تذهب إلى أن الهوية الوطنية السودانية غير قابلة للإختزال في أي من مُكوّناتها وإنما هي تشمل كافة المُكوّنات المتنوعة داخل الوطن بكافة أبعادها، ودونما إفتراض مُسبق بذوبان مُكوّن في مُكوّن آخر وفي نفس الوقت دونما إفتراض مسبق بإنغلاق مُكوّن عن المكوّنات الأخرى، وتقوم هذه الرابطة الإجتماعية ، الوحدهفي التنوع ، على الإختيار الطوعي والإرادة الحُرهلشعوب السودان.

5-13-3: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على إعادة التوطين الثقافي (Relocation) للمجتمعات التي تم إزاحتها (Dislocation) مادياً من مناطقها الأصلية بسبب الحروب أو إزاحتها رمزياً/معنوياً بواسطة القهر الثقافي الذي مارسته وتمارسه عليها الجماعات المُهيمنة عبر مؤسسات الدولة التعليمية والإعلامية.

5-14: الإقتصاد:

5-14-1: تتبنى الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال إقتصاد السوق الإجتماعي (Social Market Economy) الذي يسمح بعمل آليات السوق الحر (Free Market) كما يسمح بتدخل الدولة لحماية وتنمية الفئات الضعيفة مثل النساء والمُهمشين عموماً عبر الإنحياز الإيجابي، وكذلك لمعالجة المجالات التي تهم المجتمع ولا تدخل في إهتمامات السوق أو تلك المجالات التي قد تشوهها آليات السوق، مثل الصحة والتعليم والثقافة .

5-14-2: مما يعني بالضرورة إلغاء نمط إقتصاد الريع العشائرى الذي يقوم على أساس الكسب دون المشاركة في عمليات الإنتاج. هذا النمط السائد في السودان الذي تقوده الرأسمالية الطفيلية التي تُسمي نفسها "الإقتصاد الإسلامي" الذي يقوم على الإحتكار والأعمال التجارية المفصولة عن الإنتاج التي تُمارس بواسطة جماعات مترابطة عشائرياً كضرورة يفرضها هذا النمط من الإقتصاد.

5-14-3: يسعى المنظور الإقتصادي للسودان الجديد للإستفادة من كل الفُرص التي وفَّرتها المعارف الإنساني ه وتطوُّر المجتمع البشر ي وذلك بالتحول على نحو متزايد إلى إقتصاد المعرفة للتسريع بالتنمية من جهة، ولتخفيف الآثار السالبة للعولمة من جهة أخرى، وذلك في إطار إستراتيجية للتنمية المُستدامة تقوم على

إستخدام العلوم والتكنولوجيا لمواجهة التحديات الأساسية لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المياه الصالحة للشرب والحفاظ على البيئة.

5-14-4: يعمل المنظور الإقتصادي للسودان الجديد على تصحيح النمو الحضري العشوائي ونمط التنمية الذي يُركِّز إهتمامه على المركز مقابل تهميش الأطراف والمناطق الريفية، وذلك من خلال تحقيق شعار الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال: "نقل المدينة للريف، بدلاً عن الهجرة إلى المدن ،" حيث ينتهي المهاجرون في (بيوت الكرتون) وتتدَّنى مستوياتهم المعيشية وتتدَّهور حياتهم.

5-14-5: ولكي يتم تحقيق شعار نقل المدينة إلى الريف، فلابد من ضمان بقاء الناس في أراضيهم مما يساعد على إزدهار الزراعة والصناعات الزراعية. وذلك من خلال تحقيق التحديث وربط التحديث بالتصنيع وربط التصنيع بإقامة المصانع في مناطق إنتاج المواد الخام، والتمييز الإيجابى للمناطق والمجموعات المُتأثِرة بالحروب.

5-15: المجتمع المدني:

5-15-1: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على إلغاء سياسات الأنظمة الشمولية التي تهدف إلى تقليص دور المجتمع المدني وتشويهه عبر القوانين المُقيِّدهلعمله والسيطرهعليه لتفسح لنفسها المجال للهيمنة المُطلقة على مفاصل الدولة.

5-15-2: تسعى الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال لدعم منظمات المجتمع المدنى وتقويتها وخلق شراكة إستراتيجية معها للنهوض بالدولة لتحقيق الرفاهية والتقدُّم والإزدهار.

5-16: الوحدة الطوعية وحق تقرير المصير:

5-16-1: إن الوحدة التي تأسس عليها "السودان القديم" هي وحدة قسرية صنعها الإستعمار وتمت تحت شروط إستثنائية. فالمعروف أن الدولة المركزية بشكلها الحالي هي في الأساس صنيعة الإستعمار التركي المصري الذي بدأ في 1821م. وقد إكتمل تشكيلها في عهد الإستعمار الإنجليزي المصري ولم تخترها أبداً شعوب السودان. فهي بالتالي شكل من أشكال الوحدة القسرية المفروضة بواسطة الإستعمار لخدمة مصالحه في ذلك الحين ولخدمة مصالح جماعة الجلابة الإسلاموعروبية وحلفائها الذين ورثوا الإستعمار وحلوا محله كمستعمر داخلي لاحقاً.

5-16-2: إن الوحدة التيطرحها مشروع السودان الجديد هي الوحدة الطوعية القائمة على أُسس جديدة ؛ فهي وحدةطوعية إختيارية وتقوم على مبادىء الحرية والعدالة والمساواة بين الأفراد وبين كافة المجموعات وتنبنيعلى التنوُّع التاريخى والتنوع المعاصر لشعوب السودان.

3-16-5: ونتيجة لفشل جميع الحكومات والأنظمة المتعاقبة في الخرطوم في إدارة التنوع الذي يزخر به السودان، وإصرارها المُستمر على فرض الهوية الإسلاموعروبية الأحادية العنصرية بواسطة الدولة على شعوب السودان المتنوعة ثقافياً وإثنياً، ونتيجة لعدم الجديه في تطبيق إتفاقيات السلام المُبرمة ونقضها بإستمرار، تتمسك الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بدعوتها القائمة على حق جميع الشعوب السودانية في ممارسة حق تقرير المصير إما داخلياً بالتوافق على نظام حكم ديموقراطى علماني، يوفِّر لتلك الشعوب المُهمشة ممارسة حقها في الحكم في إطار الدولة الموحده ويضمن لها كافة حقوقها. أو خارجياً بالإستقلال الكامل لتحرير نفسها أولاً ومن ثم البحث عن وحدتها الطوعية في نهاية المطاف.

17-5: مشروعية العقد الإجتماعي:

تتبنى الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال مشروعية العقد الإجتماعي لتكون أساس الدولة وإرجاع جميع السُلطات إلى إرادة الشعب مما يعني بالضرورة إلغاء مشروعية العُنف ومشروعية الثيوقراطية (التفويض الإلهي) التي تروج لها جماعات الإسلام السياسي.

18-5: المساواة بين الجنسين:

لقد لعبت الحركة الشعبية لتحرير السودان دوراً رئيسياً في تحرير المرأة وتحسين أوضاعها في السودان. وما زالت تناضل من أجل إرساء دعائم الحُكم الديمقراطي العلماني الذي من مقتضياته ضمان حقوق الجميع بما في ذلك الحقوق المتساوية للجنسين، وتمكين المرأة، وتطوير وتنمية قدراتها، ورفع وع يالمجتمعات فيما يختص بقضايا النوع.

19-5: أهداف الألفية الثالثة :

تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي أقرتها الأمم المتحدة على النحو التالى :

1 - القضاء على الفقر المُدقع والجوع .
2 - تحقيق تعميم التعليم الإبتدائى .
3 - تعزيز المساواة بين الجنسين .
4 - تخفيض مُعدّل وفيات الأطفال .
5 - تحسين الصحة الإنجابية .
6 - مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة .
7 - إستدامة البيئة .
8 - إقامة شراكة عالمية.

الفصل السادس

إستراتيجية الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان شمال

تقوم إستراتيجية الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان شمال على الآتي:

6-1: بناء حركة شعبية منظمة وفاعلة وقادرة على توعية وتنظيم الجماهير ودعم الجيش الشعبى لتحرير السودان شمال لبناء القوة الواعية والقادرة لإنجاز المُهمة التاريخية ، وهي التدمير الكامل للسودان القديم وإقتلاع مؤسسة الجلابة لبناء السودان الجديد على أنقاضه. مما يتطلب القيام بالآتي:

6-1-1: التحديد المُبكِّر للقيادة الصحيحة للحركة الشعبية لتحرير السودان شمال حتى لا تُختطف الحركة بواسطة أعداء الثورة والإنتهازيين.

6-1-2: إنشاء جهاز إعلامى فعَّال يشارك فيه أكبر عدد ممكن من جماهير الشعب، وهذا يشمل من ضمن الطرق والوسائل الأخرى للتعبئة : الإنترنت والفضائيات والمحطات الإذاعية التابعة للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان شمال.

6-1-3: تأسيس مكاتب الخارج وتفعيل العمل الدبلوماسي لتوضيح رؤية ومبادئ وأهداف الحركة والتصدي للمنابر الخارجية للجهات المعادية.

6-1-4: دعم وتطوير معاهد التدريب السياسيوالقيادي، و تدريب وتأهيل الكوادر السياسية والقيادية لتكون قادرة على إنجاز الثورة وبناء السودان الجديد.

6-1-5: رفع الوعيالسياسيلكافة المجموعات المُهمشة والمنظمات الجماهيرية والفئوية والمهنية وتدريبهم في كافة المجالات ليكونوا شركاء في الثورة وشركاء في بناء السودان الجديد.

6-1-6: إقامة التحالفات السياسية مع الحركات الثورية التحرُّرية والتنظيمات السياسية التقدمية ومنظمات المجتمع المدنى التي تتفق مع رؤية السودان الجديد.

6-1-7: العمل على إستقطاب بنات وأبناء الشعب السوداني بمختلف إنتماءاتهم للإنضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال للإسراع في إنجاز المُهمة التاريخية، بتحقيق مشروع السودان الجديد.

6-1-8: بناء كُتلة تاريخية (Historical Bloc) عبر تحالف الحركة مع الكيانات المُهمشة ومع قوى الحداثة والتغيير في (المركز) للنضال من أجل تحقيق التغيير الجذري للوضعية التاريخية المأزومة للدولة السودانية، والتي باتت تضر بغالبية الشعب السودان ي، لإقامة السودان الجديد القائم على التعدُّدية والملتزم بالديمقراطية والعدالة والمساواة والتعايش السلمي.

6-2: مواصلة الكِفاح المُسلَّح كضرورة تاريخية، وليس خياراً ضمن خيارات أخرى، طالما بقيت دولة الجلابة. وهذا يتطلب الآتي:

6-2-1: تفعيل كلية التدريب العسكري، ومواصلة تدريب وتأهيل الضُّباط في كافة المستويات.

6-2-2: مواصلة تدريب المستجدين بمراكز التدريب العام، بالإضافة إلى تأهيل ضُبَّاط الصف، وتأهيل كافة القوات، والأجهزة الأمنية، والوحدات الفنية.

6-2-3: تطوير الجيش الشعبي ودعمه لمواصلة العمليات العسكرية ضد العدو من خلال المعارك المُنتظمة للحفاظ على قوة دفع الحرب، والعمل على إستقطاب بنات و أبناء الشعب السوداني للإنخراط في صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان شمال، وبالتالي توطين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان شمال سياسياً، وعسكرياً في كافة أنحاء البلاد. وهكذا فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان شمال سيكون قادراً، في نهاية المطاف، على تحطيم أجهزة العُنف المُنظم التابعة لل سودان القديم ، والقيام بدوره في بِناء السودان الجديد.

6-3: التفاوض: ستواصل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال التفاوض كوسيلة لحل النزاع بالطرق السلمية متى ما كان ذلك متاحاً وممكناً. وذلك من أجل إقناع الأنظمة الحاكمة والقوى الفاعلة إقليمياً ودولياً بحق جميع الشعوب السودانية المُهمشة في ممارسة حقها في تقرير مصيرها كحق ديمقراطي، إنساني دولي منصوص عليه في المواثيق الدولية؛ وذلك إما بالتوافق على نظام حُكم ديموقراطي علماني يُوفِّر لتلك الشعوب المُهمشة فرصة ممارسة تقرير مصيرها في الحُكم في إطار الدولة الموحده، ويضمن لها كافة حقوقها. أو الإستقلال الكامل.

الفصل السابع

الأصدقاء والأعداء الحقيقيون والمُحتملون

من خلال تجربتها المُستمرة في النضال من أجل بناء سودان جديد ، تمكنت الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال من تحديد الأصدقاء والأعداء الحقيقيين والمُحتملين.

الأصدقاء الحقيقيون المُحتملون للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان شمال

7-1: الأصدقاء بالداخل:

7-1-1: القوى الثورية وقو ى التغيير، والناشطات، والناشطين من الطلاب، والشباب، والنساء، والنقابات، والمزارعين، والرعاة، وكافة المُهمشين في السودان.

7-1-2: الأحزاب التقدمية وحركات التحرُّر داخل السودان التي تتَّفق مع مشروع السودان الجديد.

7-1-3: قوى المجتمع المدني التي تتَّفق مع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

7-2: الأصدقاء بالخارج:

الدُول، المنظمات، والمؤسسات الديمقراطية الداعمة لأهداف ومبادئ السودان الجديد.

الأعداء الحقيقيون والمُحتملون للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان شمال

7-3: الأعداء بالداخل:

7-3-1: مجموعة الجلابة الإسلاموعروبية وأجهزتها القمعية وحُلفائها من النُخب البيروقراطية، والنُخب المحلية الإنتهازية التي تعمل لمصالحها الذاتية وتتاجر بقضايا المُهمشين.

7-3-2: المجموعات الدينية المُتطرفة والمجموعات الأصولية التي تدعم الجماعات الإرهابية.

7-3-3: القوى الرجعية.

7-3-4: المجموعات التي تدعو للعنصرية وتمارسها.

7-4: الأعداء بالخارج:

7-4-1: الأنظمة الراعية للإرهاب والداعمة للتطرُّف الديني، والعنصري، والآيديولوجي.

7-4-2: الأفراد، والجماعات، والأنظمة المُنتهكة لحقوق الإنسان.

7-4-3: الفاسدين داخل المؤسسات، والمنظمات الإقليمية والدولية.

7-4-4: كل القوى الداعمة للسودان القديم والتي ترتبط مصالحها ببقائه.

الفصل الثامن

إستشراف آفاق المستقبل

8-1: إن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان شمال على قناعة تامة بصحة أُطروحة السودان الجديد، وإن برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان يرتكز على الحقائق الموضوعية للسودان ويطرح الحل لمسألتي القوميات والدين وكافة المسائل الأخرى في إطار السودان الديمقراطي العلماني المُوحَّد طوعياً.

8-2: إن العدالة الإجتماعية هى الركيزة الأساسية لحركات التحرُّر الثور ية، وإن مُساندة الجماهير لا تتوافق مع القهر، والهدف ليس تبديل القهر بالقهر، إنما بالقضاء عليه عبر تنظيم الجماهير وإيجاد وسيلة لدفعهم للإنخراط في العمل المشترك وكسب تأييدهم الشعب ي وإلهامهم للتعاون طوعاً. وستعمل الحركة الشعبية على تقوية وتعزيز التعايش السلم ي والتصالحات، ورتق النسيج الإجتماع ي وسط الشعب، وبناء مؤسسات لمكافحة التصادم والنزاعات.

8-3: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على رفع قدرات النساء وإشراكهن بفعالية في جميع المواقع والمؤسسات، وتعمل على ضمان مشاركتهن في عمليات صُنع القرار.

8-4: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على توفير المناخ والظروف الملائمة لقيام الثورة السودانية، أو الإنتفاضة الشعبية الكاسحة، أو إبتداع وسائل جديدة لإحداث التغيير المنشود في السودان ، وإعادة هيكلة الدولة السودانية على أُسس جديدة.

8-5: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على القيام بدور فاعل في المُحيط الدُول ي والإقليم ي وتدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والسِلم الدوليين.

8-6: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بالتعاون مع المجتمع الدُولي على مُكافحة الإرهاب، والإتجار بالبشر، وتسعى إلى توطيد التعايش بين كافة الأديان و المعتقدات.

8-7: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على خلق روابط سياسية وإقتصادية وإجتماعية بين شعوب دولتي السودان وجنوب السودان.

8-8: تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على خلق علاقات متوازنة مع دول الجوار الإقليم ي لحفظ الإستقرار وتأسيس التعاون وفق المصالح المشتركة.

8-9: ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال على الإنخراط الكامل في نشاطات حركة عموم أفريقيا (البان أفريكانيزم – **Pan-Africanism**)، وتعمل على تحقيق حرية ووحدة شعوب القارة الأفريقية.

8-10: إرتكازاً على النظرية الصحيحة والتطبيق السليم وإعتماداً على التراث النضال ياالطويل، وإصراراً على الكِفاح المُسلَّح معززاً بالدعم المادي والمعنوي من جماهير الشعب السوداني، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال حتماً ستنتصر.

عاشت الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال

عاش الجيش الشعبي لتحرير السودان شمال

عاشت الوحدة الطوعية للشعب السوداني

النضال مُستمر والنصر أكيد

9 أكتوبر 2017م